الأحاديث الواردة في موانع شفاعة النبيِّ ﷺ
جمعاً ودراسة

د. عبد الله بن عيد بن عمير الجربوعي

عضو هيئة التَّدريس بكليَّة الحديث الشَّريف

بالجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة

مقدمـــة : إنَّ الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، وسيِّئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضلَّ له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أنَّ محمَّداً عبده ورسوله ، صلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه ، وسلَّم تسليماً كثيراً ، أمَّا بعد ...

فإنَّ الله تبارك وتعالى قضى وقدَّر بحكمته وعلمه أن يكون عبده ورسوله محمَّدٌ ﷺ أفضل العالمين ، اختاره اختياراً ، واصطفاه اصطفاء ، وختم به رسالاته وشرائعه إلى أهل الأرض جميعاً .

قال سبحانه : ﴿ وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمۡ تَكُن تَعۡلَمُۚ وَكَانَ فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكَ عَظِيمٗا ﴾ [النساء : ١١٣] .

وقال : ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٖ مِّن رِّجَالِكُمۡ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٗا ﴾ [الأحزاب : ٤٠] .

وروى مسلم في صحيحه[1] عن أبي هريرة ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : « أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَأَوَّلُ مَنْ يَنْشَقُّ عَنْهُ الْقَبْرُ ، وَأَوَّلُ شَافِعٍ ، وَأَوَّلُ مُشَفَّعٍ » .

---

(١) كتاب الفضائل ، باب تفضيل نبيِّنا ﷺ على جميع الخلائق (١٧٨٢/٤ح٢٢٧٨) ، بعناية محمَّد فؤاد عبد الباقي ، عن دار الحديث بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ .

وروى أيضاً[١] عن واثلة بن الأسقع ﷺ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى كِنَانَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ ، وَاصْطَفَى قُرَيْشاً مِنْ كِنَانَةَ ، وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ » .

وإنَّ من أعظم فضائله ﷺ ، وأكبر مناقبه : ما يكرمه به ربُّه تبارك وتعالى من قبول شفاعته يوم القيامة في أهل الموقف ، حين يطول بهم القيام ، ويشتدُّ بهم الكرب ، ويعظم بهم الخطب ، ينتظرون الفصل بينهم ، فيسألون بعض الأنبياء في أن يشفعوا لهم عند ربِّهم ، ويخلِّصوهم ممَّا هم فيه ، فكلُّهم يعتذر ، حتى يأتوا إلى نبيِّنا محمَّد ﷺ ، فيسألونه الشّفاعة عند ربِّه ﷻ ، فيشفع لهم[٢] .

وله ﷺ شفاعات أخرى يوم القيامة ، ولكن هذه أعظمها وأكبرها ، وسوف آتي على ذكرها ، وتفصيلها - إن شاء الله تعالى -[٣] .

ولمَّا يسَّر الله تعالى لي إعداد بحث بعنوان : « الأحاديث الواردة في موجبات شفاعة النبيِّ ﷺ - جمعاً ودراسة » ، مع إجازته للنَّشر ؛ أحببت أن أكمل الفائدة ببيان ما ورد في ضدِّها ، وهو في الأحاديث الواردة في موانع شفاعة النبيِّ ﷺ .

أهميَّة الموضوع ، وأسباب اختياره :

١ - أنَّ موضوعه يتعلَّق بشفاعة النبيِّ ﷺ ، والتي يرجوها كلُّ مسلم ، ويدعو الله تبارك وتعالى حصولها ، والظَّفر بنوالها ، والشَّيء يشرف بشرف متعلَّقه .

٢ - بيان الأمور التي تحول دون حصولها للعبد ؛ كي يحذرها ويتجنَّبها .

---

(١) كتاب الفضائل ، باب فضل نسب النبيِّ ﷺ (٤/١٧٨٢ح٢٢٧٦) .

(٢) كما في حديث الشَّفاعة الطَّويل المخرَّج عند الشَّيخين ، وسوف يأتي ذكره في المبحث الثاني من التَّمهيد .

(٣) في المبحث الثاني من التَّمهيد .

٣ - معرفة درجات هذه الأحاديث من حيث الثُّبوت وعدمه .

٤ - الإضافة العلميَّة التي يسهم في تحقيقها هذا البحث - بإذن الله - في قائمة الدِّراسات الحديثيَّة .

الدِّراسات السَّابقة :

لم أرَ كتاباً مفرداً جمع فيه مؤلِّفه الأحاديث الواردة في هذا الموضوع ، وكذا لم تفرد أحاديثه بباب خاصٍّ في الكتب الحديثيَّة المسندة وغيرها ، والتي رتِّبت فيها الأحاديث على الأبواب الفقهيَّة .

وفي كتاب : « الشَّفاعة » لفضيلة الشَّيخ مقبل بن هادي الوادعيّ - رحمه الله تعالى - بعض الأحاديث المتعلِّقة بهذا الموضوع تحت عنوان : « فصل : الأسباب المانعة من الشَّفاعة » . وكانت طريقته في إيراد الأحاديث ودراستها تتَّسم بعدم الاستيعاب في الجمع ، والاختصار في التَّخريج ، يتبيَّن ذلك في الأمور التَّالية :

أوَّلاً : بلغ عدُّ الأحاديث عنده تسعة أحاديث فقط ، منها حديث واحد موقوفٌ . أمَّا عدُّها عندي فقد بلغ أربعة وعشرين حديثاً .

ثانياً : اقتصاره في تخريج الأحاديث غالباً على مخرِّج واحد فقط ، فيذكر إسناد ذلك المخرِّج للحديث ، ولا يعتني بذكر من أخرجه من أهل العلم الآخرين .

وهذه طريقة يفوت بها معرفة الطُّرق والمتابعات ، وما قد يقع في بعضها من وهم وخطأ ، ومعلوم عند أرباب هذه الصِّناعة مقولة عليّ بن المدينيّ : « الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبيَّن خطؤه »[1] اهـ .

ثالثاً : الاكتفاء بالإشارة في أحكامه على الأحاديث ، إمَّا من عند نفسه ، أو نقلاً له عن غيره .

---

(١) انظر: الجامع للخطيب البغداديّ (٢/٢١٦) ، تحقيق د . محمَّد عجَّاج الخطيب ، عن مؤسَّسة الرِّسالة ، الطبعة الرابعة ، ١٤١٧هـ .

إلى غير ذلك ممَّا تظهره المقارنة الخاصَّة بكلِّ حديث من أحاديث بحثي هذا ، مع أحاديث هذا الكتاب ، والله وليُّ التَّوفيق .

خطَّة البحث :

رأيت أن يكون العمل في هذا البحث في مقدِّمة ، وتمهيد ، ثمَّ الدِّراسة الحديثيَّة للموضوع ، ثمَّ الخاتمة .

فأمَّا المقدمة : فذكرت فيها بعد الافتتاحيَّة : أهميَّة الموضوع ، وأسباب اختياره ، وخطَّته ، ومنهج العمل في إعداده وكتابته .

وأمَّا التَّمهيد : فجعلته تقدمة بين يدي البحث ، مشتملاً على ثلاثة مباحث :

المبحث الأوَّل : تعريف الشَّفاعة .

المبحث الثاني : أقسام الشَّفاعة .

المبحث الثالث : موجبات شفاعة النبيِّ ﷺ .

وأمَّا الدِّراسة الحديثيَّة : فأوردت فيها أحاديث الموضوع ، مرتِّباً إيَّاها على أحد عشر مبحثاً حسب دلالاتها وقوَّتها ، على النَّحو التَّالي :

المبحث الأوَّل : ما ورد في منع الشَّفاعة عن كلِّ أمير طاغ ، وعن كلِّ غال في الدِّين مارق منه .

المبحث الثاني : ما ورد في منع الشَّفاعة عمَّن لم يؤمن بشفاعة النبيِّ ﷺ .

المبحث الثالث : ما روي في منع الشَّفاعة عمَّن أبغض أهل بيت النبيِّ ﷺ .

المبحث الرَّابع : ما روي في منع الشَّفاعة عن أصحاب البدع .

المبحث الخامس : ما روي في منع الشَّفاعة عمَّن أبغض أصحاب النبيِّ ﷺ .

المبحث السَّادس : ما روي في منع الشَّفاعة عمَّن غشَّ العرب .

المبحث السَّابع : ما روي في منع الشَّفاعة عمَّن نكث ذمَّة النبيِّ ﷺ .

المبحث الثامن : ما روي في منع الشَّفاعة عمَّن سار تحت لواء ولد العبَّاس .

المبحث التَّاسع : ما روي في منع الشَّفاعة عن الطَّعَّان واللَّعَّان .

المبحث العاشر : ما روي في منع الشَّفاعة عمَّن نقض وضيَّع عهد النبيِّ ﷺ ووصيَّته في أبي بكر ﷺ .

المبحث الحادي عشر : ما روي في منع الشَّفاعة عمَّن ترك الأربع التي قبل الظُّهر .

ثمَّ خاتمة البحث ، وذكرت فيها أهمَّ النَّتائج التي توصَّلت إليها من خلاله .

منهج العمل في إعداد البحث وكتابته :

سرت في إعداد البحث وكتابته على المنهج التَّالي :

١- عزوت الآيات القرآنيَّة بذكر اسم السُّورة ، ورقم الآية .

٢- تتبَّعت الأحاديث المتعلِّقة بموضوع البحث في بطون الكتب الحديثيَّة وغيرها ، وقمت بترتيبها على المباحث حسب معانيها التي تدلُّ عليها .

٣- ما ثبت دلالته من الأحاديث على المعنى الذي تضمَّنته فإنَّني أجزم في ترجمة المبحث بذلك ، قائلاً : (ما ورد في كذا) ، وما لم تثبت دلالته ، فلا أجزم به ، وأسوق التَّرجمة بصيغة التَّمريض قائلاً : « ما رُوي في كذا » ؛ إشارة إلى تضعيفه وتوهينه .

٤- رقَّمت الأحاديث ترقيما خاصًّاً ، وترقيماً عامًّاً ، الأوَّل بالنِّسبة للمبحث الخاصِّ بها ، والآخر بالنِّسبة لسائر مباحث البحث .

٥- خرَّجت الأحاديث تخريجاً علميًّاً ، مرتِّباً مخرِّجيها حسب وفياتهم .

٦- ترجمت للرُّواة الضُّعفاء الذين يدور عليهم الإسناد في أوَّل موضع وردوا فيه ، وإن تكرر ذكر أحدهم بعد ذلك فأبيِّن حاله باختصار من غير عزو إلى مصدره .

٧- اعتنيت بذكر أقوال الأئمَّة النُّقَّاد في بيان حال الحديث من حيث القبول والرَّد .

٨- بيَّنت الأسماء المهملة ، والمبهمة .

٩- بيَّنت غريب الحديث .

١٠- ضبطت ما يحتاج إلى ضبط من الأسماء ، والألفاظ .

وفي الختام ، أسأل الله الكريم ، ربَّ العرش العظيم أن يوفِّقني والمسلمين لما يحبُّ ويرضى ، ويجنِّبني وإيَّاهم ما يبغض ويأبى ، وأن يكرمنا بشفاعة عبده ورسوله نبيِّنا محمَّد ﷺ .

ثمّ إنَّ هذا العمل قد بذلت فيه جهداً حسب وسعي وطاقتي ، فما كان فيه من صواب فالحمد لله الذي أعانني عليه وهداني إليه ، وما كان فيه من خطأ فهذا ما لا يسلم منه عمل البشر ، وأستغفر الله تعالى منه ، والعمل على إصلاحه - إن شاء الله تعالى - .

وصلَّى الله وسلَّم وبارك على عبده ورسوله نبيِّنا محمَّد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، والحمد لله ربِّ العالمين .

التَّمهيد ، ويشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأوَّل : تعريف الشَّفاعة

الشفاعة لغة : مأخوذة من الفعل الثُّلاثيّ (شَفَعَ) ، وهذه الأحرف الثلاثة - الشِّين ، والفاء ، والعين - أصلٌ صحيحٌ ، يدلُّ على مقارنة الشَّيئين ، ومنه الشَّفع ، وهو : الزَّوج ، ضدُّ الوتر ، تقول : كان فرداً فشفَعته ، قال الله جلَّ ثناؤه : ﴿ وَٱلشَّفۡعِ وَٱلۡوَتۡرِ ﴾ [الفجر : ٣][1] .

وأمَّا شرعًا : فقيل : هي السُّؤال في التَّجاوز عن الذُّنوب من الذي وقع الجناية في حقِّه[2] .

---

(١) مقاييس اللُّغة (٦١٩/١) ، تحقيق إبراهيم شمس الدِّين ، عن دار الكتب العلميَّة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ ، والصِّحاح (١٠٢٩/٣) ، طبعة دار إحياء التُّراث العربيّ ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ .

(٢) التَّعريفات للجرجانيّ (ص/١٦٨) ، تحقيق إبراهيم الأبياريّ ، عن دار الكتاب العربيّ ، الطبعة الرابعة ، ١٤١٨هـ .

وقيل : هي سؤال فعل الخير ، وترك الضَّرر عن الغير ، لأجل الغير ، على سبيل الضَّراعة[١] .

وقيل : هي التَّوسُّط للغير بجلب منفعة ، أو دفع مضرَّة[٢] .

والنَّاظر في هذه التَّعريفات يجد أنَّها متَّفقة في المعنى ، لا اختلاف بينها ، والله تعالى أعلم .

المبحث الثاني : أقسام الشَّفاعة :

تنقسم الشَّفاعة إلى قسمين : شفاعة مثبتة ، وشفاعة منفيَّة .

فأمَّا الشَّفاعة المنفيَّة : فهي التي لا يقبلها الله سبحانه وتعالى ، ولا نفع فيها للعبد ، وهي التي يكون فيها شرك ، قال سبحانه وتعالى : ﴿ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ ﴾ [الأنعام : ٥١] ، وقال ﴿ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ ﴾ [الأنبياء : ٢٨] ، وقال : ﴿ يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِىَ لَهُۥ قَوْلًا ﴾ [طه : ١٠٩] . وقال : ﴿ فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴾ [المدثر : ٤٨] .

وأمَّا الشَّفاعة المثبتة : فهي التي يقبلها الله سبحانه وتعالى ، ويقع بها النَّفع للعبد ، ولا تكون إلا لمن أذن له الرَّحمن سبحانه ، ورضي قوله وعمله[٣] .

وقد قسَّم أهل العلم[٤] هذه الشَّفاعة إلى قسمين رئيسين :

الأوَّل : الشَّفاعة الخاصَّة بالرَّسول ﷺ ، وهي أنواع :

---

(١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري لبدر الدِّين محمود بن أحمد العيني الحنفيّ (١٠/٤) ، عن دار إحياء التُّراث .

(٢) القول المفيد لابن عثيمين (٣٣١/١) ، طبعة دار العاصمة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ .

(٣) انظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميَّة (١١٦/١-١١٨) ، نشر وزارة الشُّؤون الإسلاميَّة والأوقاف والدَّعوة والإرشاد ، بالسُّعوديَّة ، ١٤١٦هـ .

(٤) انظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميَّة (١٤٧/٣) ، وشرح العقيدة الطحاويَّة (ص/٢٠٢-٢٠٩) تحقيق أحمد محمَّد شاكر ، عن وزارة الشؤون الإسلاميَّة والأوقاف والدَّعوة والإرشاد بالسُّعوديَّة ، ١٤١٨هـ ، والقول المفيد لابن عثيمين (٣٣٢/١-٣٣٥) .

النَّوع الأول : الشَّفاعة العُظمى :

واختصَّ بها النبيُّ ﷺ من بين سائر إخوانه من الأَنْبِيَاء والمرسلين - صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين - ، وهي شفاعته ﷺ في المحشر ، عند اشتداد الكرب والهول ، عندما يفزع النَّاس إلى الأنبياء والمرسلين ؛ كي يشفعوا لهم عند ربِّهم ﷻ للفصل بينهم .

ويدلُّ عليها ما أخرجه الشَّيخان[1] عن أبي هريرة ﷺ قال : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي دَعْوَةٍ ، فَرُفِعَ إِلَيْهِ الذِّرَاعُ ، وَكَانَتْ تُعْجِبُهُ ، فَنَهَسَ مِنْهَا نَهْسَةً[2] ، وَقَالَ : « أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَهَلْ تَدْرُونَ مِمَّ ذَلِكَ ؟ يُجْمَعُ النَّاسُ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ ، يُسْمِعُهُمُ الدَّاعِي ، وَيَنْفُذُهُمُ الْبَصَرُ ، وَتَدْنُو الشَّمْسُ ، فَيَبْلُغُ النَّاسَ مِنَ الْغَمِّ وَالْكَرْبِ مَا لاَ يُطِيقُونَ وَلاَ يَحْتَمِلُونَ ، فَيَقُولُ النَّاسُ : أَلاَ تَرَوْنَ مَا قَدْ بَلَغَكُمْ ؟ أَلاَ تَنْظُرُونَ مَنْ يَشْفَعُ لَكُمْ إِلَى رَبِّكُمْ ؟ فَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ لِبَعْضٍ : عَلَيْكُمْ بِآدَمَ . فَيَأْتُونَ آدَمَ ﷺ ، فَيَقُولُونَ لَهُ : أَنْتَ أَبُو الْبَشَرِ ، خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ ، وَأَمَرَ الْمَلاَئِكَةَ فَسَجَدُوا لَكَ ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ ، أَلاَ تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ ؟ أَلاَ تَرَى إِلَى مَا قَدْ بَلَغَنَا ؟ فَيَقُولُ آدَمُ : إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَباً لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ ، وَإِنَّهُ نَهَانِي عَنِ الشَّجَرَةِ فَعَصَيْتُهُ ، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي ، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي ، اذْهَبُوا إِلَى نُوحٍ .

فَيَأْتُونَ نُوحًا ، فَيَقُولُونَ : يَا نُوحُ ، إِنَّكَ أَنْتَ أَوَّلُ الرُّسُلِ إِلَى أَهْلِ الأَرْضِ ، وَقَدْ سَمَّاكَ اللَّهُ عَبْدًا شَكُورًا ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ ، أَلاَ تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ ؟ فَيَقُولُ : إِنَّ رَبِّى ﷻ قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَباً لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ ، وَلَنْ يَغْضَبَ

---

(١) أخرجه البخاريّ في كتاب التفسير ، سورة بني إسرائيل (٦/٨٤ح٤٧١٢) ، بعناية محمَّد زهير بن ناصر النَّاصر ، عن دار طوق النَّجاة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ ، ومسلمٌ في كتاب الإيمان ، باب أدنى أهل الجنَّة منزلة فيها (١/١٨٤ح١٩٤) .

(٢) النَّهْس : أخذ اللَّحم بأطراف الأسنان ، والنَّهش : الأخذ بجميعها . النِّهاية (ص/٩٥٠) ، باعتناء عليّ بن حسن بن عليّ بن عبد الحميد . عن دار ابن الجوزيّ ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ .

بَعْدَهُ مِثْلَهُ ، وَإِنَّهُ قَدْ كَانَتْ لِي دَعْوَةٌ دَعَوْتُهَا عَلَى قَوْمِي ، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي ، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي ، اذْهَبُوا إِلَى إِبْرَاهِيمَ .

فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ ، فَيَقُولُونَ : يَا إِبْرَاهِيمُ ، أَنْتَ نَبِيُّ اللَّهِ وَخَلِيلُهُ مِنْ أَهْلِ الأَرْضِ ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ ، أَلاَ تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ ؟ فَيَقُولُ لَهُمْ : إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَباً لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ ، وَإِنِّي قَدْ كُنْتُ كَذَبْتُ ثَلاَثَ كَذَبَاتٍ - فَذَكَرَهُنَّ - ، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي ، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي ، اذْهَبُوا إِلَى مُوسَى .

فَيَأْتُونَ مُوسَى ، فَيَقُولُونَ : يَا مُوسَى ، أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ ، فَضَّلَكَ اللَّهُ بِرِسَالَتِهِ وَبِكَلاَمِهِ عَلَى النَّاسِ ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ ، أَلاَ تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ ؟ فَيَقُولُ : إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَباً لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ ، وَإِنِّي قَدْ قَتَلْتُ نَفْساً لَمْ أُومَرْ بِقَتْلِهَا ، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي ، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي ، اذْهَبُوا إِلَى عِيسَى .

فَيَأْتُونَ عِيسَى ، فَيَقُولُونَ : يَا عِيسَى ، أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ ، وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ ، وَكَلَّمْتَ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ صَبِيّاً ، اشْفَعْ لَنَا ، أَلاَ تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ ؟

فَيَقُولُ عِيسَى : إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَباً لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ ، - وَلَمْ يَذْكُرْ ذَنْباً - نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي ، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي ، اذْهَبُوا إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ .

فَيَأْتُونَ مُحَمَّداً ﷺ ، فَيَقُولُونَ : يَا مُحَمَّدُ ، أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ ، وَخَاتَمُ الأَنْبِيَاءِ ، وَقَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ ، أَلاَ تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ ؟ فَأَنْطَلِقُ فَآتِي تَحْتَ الْعَرْشِ ، فَأَقَعُ سَاجِداً لِرَبِّي ﷻ ، ثُمَّ يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَيَّ مِنْ مَحَامِدِهِ ، وَحُسْنِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ شَيْئاً لَمْ يَفْتَحْهُ عَلَى أَحَدٍ قَبْلِي ، ثُمَّ يُقَالُ : يَا مُحَمَّدُ ، ارْفَعْ رَأْسَكَ ، سَلْ تُعْطَهْ ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ » .

وهذه الشَّفاعة هي التي عليها تفسير أهل العلم لقوله تبارك وتعالى : ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾ [الإسراء : ٧٩] . وهي المقصودة بدعاء

المجيب للأذان : « اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ ، وَالصَّلاَةِ الْقَائِمَةِ ، آتِ مُحَمَّداً الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ ، وَابْعَثْهُ مَقَاماً مَحْمُوداً الَّذِي وَعَدْتَهُ »[١] .

والمقام المحمود هو : المقام الذي يحمده فيه جميع الخلق ؛ لتعجيل الحساب ، والإراحة من طول الوقوف . وقيل : هو الشَّفاعة[٢] .

النَّوع الثاني : شفاعته ﷺ في أهل الجنَّة أن يدخلوها .

روى مسلم في صحيحه[٣] عن أنس ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ قال : « أَنَا أَوَّلُ النَّاسِ يَشْفَعُ فِي الْجَنَّةِ ، وَأَنَا أَكْثَرُ الأَنْبِيَاءِ تَبَعاً » .

النَّوع الثالث : شفاعته ﷺ في عمِّه أبي طالب أن يُخفَّف عنه العذاب ؛ لما كان له من أثر في نصرته ﷺ وقت دعوته ، ودفاعه عنه .

وهذه مستثناة من الشَّفاعة المنفيَّة في مثل قوله سبحانه : ﴿ فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴾ [المدثر : ٤٨] ، وقوله : ﴿ يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِىَ لَهُۥ قَوْلًا ﴾ [طه : ١٠٩] .

قال بعض أهل العلم : لا تنفعه في الخروج من النَّار ، كما تنفع عصاة الموحِّدين ، الذين يخرجون منها ويدخلون الجنَّة .

ويدلُّ عليها ما رواه الشَّيخان[٤] عن العبَّاس بن عبد المطَّلب ﷺ أنَّه قال للنبيِّ ﷺ : ما أغنيتَ عن عمِّك ؟ فإنَّه كان يحوطك[٥] ، ويغضب لك .

---

(١) أخرجه البخاريُّ في كتاب الأذان ، باب الدُّعاء عند النِّداء (١/١٢٦ح٦١٤) ، وفي كتاب التَّفسير ، سورة بني إسرائيل (٦/٨٦ ح٤٧١٩) من حديث جابر ﷺ .

(٢) النِّهاية (ص/٢٣١) .

(٣) كتاب الإيمان ، باب في قول النبيِّ ﷺ : « أنا أوَّل النَّاس يشفع في الجنَّة ، وأنا أكثر الأنبياء تبعاً » (١/١٨٨ح١٩٦) .

(٤) أخرجه البخاريُّ في كتاب مناقب الأنصار ، باب قصَّة أبي طالب (٥/٥٢ح٣٨٨٣) ، ومسلمٌ في كتاب الإيمان ، باب شفاعة النبيِّ ﷺ لأبي طالب ، والتَّخفيف عنه بسببه (١/١٩٤ح٢٠٩) .

(٥) يُقال : حاطه حوطاً وحيطة وحياطة : حفظه ، وصانه ، وتعهَّده . القاموس (ص/٨٥٦) ، طبعة مؤسَّسة الرِّسالة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ .

قال : « هُوَ فِي ضَحْضَاحٍ[١] مِنْ نَارٍ ، وَلَوْلاَ أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ » .

وروينا أيضاً عن أبي سعيد الخدريّ ﷺ ، أنَّه سمع رسول الله ﷺ - وذُكر عنده عمُّه أبو طالب - قال : « لَعَلَّهُ تَنْفَعُهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَيُجْعَلُ فِي ضَحْضَاحٍ مِنَ النَّارِ ، يَبْلُغُ كَعْبَيْهِ ، يَغْلِي مِنْهُ دِمَاغُه »[٢] .

وروى مسلم[٣] عن ابن عبَّاس - رضي الله عنهما - ، عن النبيِّ ﷺ قال : « أَهْوَنُ أَهْلِ النَّارِ عَذَاباً أَبُو طَالِبٍ ، وَهُوَ مُنْتَعِلٌ بِنَعْلَيْنِ يَغْلِي مِنْهُمَا دِمَاغُهُ » .

النَّوع الرَّابع : شفاعته ﷺ في أن يدخل أقوام الجنَّة بغير حساب ولا عذاب :

ويُستدلُّ لها بما أخرجه الشَّيخان في صحيحيهما[٤] عن أبي هريرة ﷺ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « يَدْخُلُ مِنْ أُمَّتِي زُمْرَةٌ هُمْ سَبْعُونَ أَلْفاً ، تُضِيءُ وُجُوهُهُمْ إِضَاءَةَ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ » . فقام عُكَّاشة بن محصن الأسديّ يرفع نمرة[٥] عليه ، فقال : يا رسول الله ، ادعُ الله أن يجعلني منهم . قال : « اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ مِنْهُمْ » . ثم قام رجل من الأنصار ، فقال : يا رسول الله ، ادعُ الله أن يجعلني منهم . فقال : « سَبَقَكَ عُكَّاشَةُ » .

---

(١) الضَّحضاح في الأصل : ما رقَّ من الماء على وجه الأرض ، ما يبلغ الكعبين ، فاستعاره للنَّار . النِّهاية (ص/ ٥٣٩) .

(٢) أخرجه البخاريّ في كتاب مناقب الأنصار ، باب قصَّة أبي طالب (٥٢/٥ح٣٨٨٥) ، ومسلمٌ في كتاب الإيمان ، باب شفاعة النبيِّ ﷺ لأبي طالب ، والتَّخفيف عنه بسببه (١٩٥/١ح٢١٠) .

(٣) كتاب الإيمان ، باب أهون أهل النَّار عذاباً (١٩٦/١ح٢١٢) .

(٤) أخرجه البخاريُّ - واللَّفظ له - في كتاب الرِّقاق ، باب يدخل الجنَّة سبعون ألفاً بغير حساب (١١٣/٨ح ٦٥٤٢) ، ومسلم في كتاب الإيمان ، باب الدَّليل على دخول طوائف من المسلمين الجنَّة بغير حساب ولا عذاب (١٩٧/١ح٢١٦) .

(٥) بفتح النُّون ، وكسر الميم هي: كساء من صوف ، كالشَّملة مخطَّطة بسواد وبياض ، كأنها أخذت من جلد النَّمر ؛ لاشتراكهما في التَّلوُّن . انظر: النِّهاية (ص/٢٤٩) ، وفتح الباري (٤٢١/١١) ، مراجعة قصي محبّ الدِّين الخطيب ، عن دار الرَّيَّان ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٩هـ .

الثاني : الشَّفاعة العامَّة :

وهذا القسم من الشَّفاعة تشاركه ﷺ فيها الملائكة ، والنَّبيُّون ، والمؤمنون أيضاً . وقد تواترت بذلك الأحاديث عن النبيِّ ﷺ .

ومن ذلك : ما في حديث أبي سعيد الخدريِّ ﷺ في الشَّفاعة وفيه : « فَيَقُولُ اللَّهُ ﷻ : شَفَعَتِ الْمَلَائِكَةُ ، وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ ، وَشَفَعَ الْمُؤْمِنُونَ ، وَلَمْ يَبْقَ إِلاَّ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ . فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ ، فَيُخْرِجُ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ ، قَدْ عَادُوا حُمَمًا ، فَيُلْقِيهِمْ فِي نَهْرٍ فِي أَفْوَاهِ الْجَنَّةِ ، يُقَالُ لَهُ : نَهْرُ الْحَيَاةِ ، فَيَخْرُجُونَ كَمَا تَخْرُجُ الْحِبَّةُ فِي حَمِيلِ[١] السَّيْلِ ... » الحديث أخرجه الشَّيخان[٢] .

وهذا القسم أنواع :

النَّوع الأوَّل : الشَّفاعة فيمن دخل النَّار من أهل الكبائر أن يخرج منها :

وممَّا يدلُّ عليه : ما أخرجه الشَّيخان في صحيحيهما[٣] عن أنس ﷺ في حديث الشَّفاعة الطَّويل ، وفيه : « فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي ، فَيُؤْذَنُ لِي ، وَيُلْهِمُنِي مَحَامِدَ أَحْمَدُهُ بِهَا لاَ تَحْضُرُنِي الآنَ ، فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ ، وَأَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا ، فَيُقَالُ : يَا مُحَمَّدُ ؛ ارْفَعْ رَأْسَكَ ، وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ ، وَسَلْ تُعْطَ ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ . فَأَقُولُ : يَا رَبِّ ، أُمَّتِي أُمَّتِي . فَيُقَالُ : انْطَلِقْ ، فَأَخْرِجْ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ شَعِيرَةٍ مِنْ إِيمَانٍ . فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ ، ثُمَّ أَعُودُ ،

---

(١) هي : ما يجيء به السَّيل من طين أو غُثاء وغيره ، فإذا اتَّفقت فيه حبَّة واستقرَّت على شطِّ مجرى السَّيل ، فإنَّها تنبت في يوم وليلة ، فشُبِّه بها سرعة عَود أبدانهم وأجسامهم إليهم بعد إحراق النَّار لها . النِّهاية (ص/٢٣٣) .

(٢) أخرجه البخاريّ في كتاب الرِّقاق ، باب صفة الجنَّة والنَّار (١١٥/٨ح٦٥٦٠) ، ومسلمٌ – واللَّفظ له – في كتاب الإيمان ، باب معرفة طريق الرُّؤية (١٦٧/١ح١٨٣) .

(٣) أخرجه البخاريُّ في كتاب التَّوحيد ، باب كلام الرَّبِّ ﷻ يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم (١٤٦/٩ح ٧٥١٠) ، ومسلمٌ في كتاب الإيمان ، باب أدنى أهل الجنَّة منزلة فيها (١٨٠/١ح١٩٣) .

فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا ، فَيُقَالُ : يَا مُحَمَّدُ ، ارْفَعْ رَأْسَكَ ، وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ ، وَسَلْ تُعْطَ ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ ، فَأَقُولُ : يَا رَبِّ ؛ أُمَّتِي أُمَّتِي . فَيُقَالُ : انْطَلِقْ ، فَأَخْرِجْ مِنْهَا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ أَوْ خَرْدَلَةٍ مِنْ إِيمَانٍ . فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ ، ثُمَّ أَعُودُ ، فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا ، فَيُقَالُ : يَا مُحَمَّدُ ، ارْفَعْ رَأْسَكَ ، وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ ، وَسَلْ تُعْطَ ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ . فَأَقُولُ : يَا رَبِّ ، أُمَّتِي أُمَّتِي . فَيَقُولُ : انْطَلِقْ ، فَأَخْرِجْ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى أَدْنَى أَدْنَى مِثْقَالِ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجْهُ مِنَ النَّارِ . فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ » .

وما أخرجه البخاريُّ[1] عن عمران بن حصين ﷺ ، عن النبيِّ ﷺ قال : « يَخْرُجُ قَوْمٌ مِنَ النَّارِ بِشَفَاعَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ فَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ ، يُسَمَّوْنَ الْجَهَنَّمِيِّينَ » .

وروى أبو داود[2] ، والترمذيّ[3] ، وابن أبي عاصم[4] وغيرهم من طرق عن أنس بن مالك ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : « شَفَاعَتِي لأَهْلِ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي »[5] .

---

(١) كتاب الرِّقاق ، باب صفة الجنَّة والنَّار (١١٦/٨ح٦٥٦٦) .

(٢) كتاب السُّنَّة ، باب في الشَّفاعة (١٠٦/٥ح٤٧٣٩) ، تعليق عزَّت عبيد الدَّعَّاس ، عن دار الحديث .

(٣) كتاب صفة القيامة ، باب١١ (٦٢٥/٤ح٢٤٣٥) ، تحقيق أحمد محمَّد شاكر ، عن دار إحياء التُّراث العربيّ .

(٤) السُّنَّة (ص/٣٨٥ح٨٣٢) ، طبعة المكتب الإسلاميّ ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٣هـ .

(٥) وحكم بصحَّته الألبانيّ في صحيح سنن أبي داود (١٦٠/٣) ، طبعة مكتبة المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٤٢١هـ ، وصحيح سنن الترمذيّ (٥٨١/٢) ، طبعة مكتبة المعارف ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ ، وفي تعليقه على المشكاة (١٥٥٨/٣ح٥٥٩٨) ، طبعة المكتب الإسلاميّ ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٥هـ . ورُوي مثله عن غير واحد من الصَّحابة ﷺ . انظر: صحيح الجامع (٦٩١/١ح٣٧١٤) ، طبعة المكتب الإسلامي ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨هـ .

النَّوع الثاني : الشَّفاعة فيمن استحقَّ دخول النَّار من أهل التَّوحيد ألا يدخلها :

وهذه قد يستدلُّ لها بما أخرجه مسلمٌ في صحيحه[١] من حديث ابن عبَّاس - رضي الله عنهما - قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « مَا مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَمُوتُ ، فَيَقُومُ عَلَى جَنَازَتِهِ أَرْبَعُونَ رَجُلاً لاَ يُشْرِكُونَ بِاللَّهِ شَيْئًا ، إِلاَّ شَفَّعَهُمُ اللَّهُ فِيهِ » .

النَّوع الثالث : الشَّفاعة في رفع درجات بعض المؤمنين ، فوق ما كان يقتضيه ثواب أعمالهم .

وهذه تؤخذ من دعاء المؤمنين بعضهم لبعض ، كما قال ﷺ في عُبيدٍ أبي عامر رضي الله عنه : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِعُبَيْدٍ أَبِي عَامِرٍ ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَوْقَ كَثِيرٍ مِنْ خَلْقِكَ مِنَ النَّاسِ » . أخرجه الشَّيخان من حديث أبي موسى الأشعريِّ رضي الله عنه[٢] .

وأخرج مسلمٌ[٣] من حديث أمِّ سلمة - رضي الله عنها - ، أنَّ النبيَّ ﷺ قال في أبي سلمة رضي الله عنه حين قُبض : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لأَبِي سَلَمَةَ ، وَارْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ ، وَاخْلُفْهُ فِي عَقِبِهِ فِي الْغَابِرِينَ ، وَاغْفِرْ لَنَا وَلَهُ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ ، وَافْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ ، وَنَوِّرْ لَهُ فِيهِ » .

المبحث الثالث : موجبات شفاعة النبيِّ ﷺ :

رأيت أنَّه من المستحسن أن أقدِّم هذا الموضوع بذكر الأسباب الموجبة لشفاعة النبيِّ ﷺ ، وسوف أكتفي ببيان الثابت من هذه الأسباب ، وأسوق في كلِّ سبب حديثاً أو حديثين ؛ اكتفاء بالدِّراسة المفصَّلة التي أعددتها في هذا الموضوع - كما أشرت سابقاً[٤] -

---

(١) كتاب الجنائز ، باب من صلَّى عليه أربعون شفِّعوا فيه (٢/٦٥٥ح٩٤٨) .

(٢) أخرجه البخاريّ في كتاب الدَّعوات ، باب الدُّعاء عند الوضوء (٨/٨١ح٦٣٨٣) ، ومسلمٌ في كتاب فضائل الصَّحابة ، باب من فضائل أبي موسى ، وأبي عامر الأشعريَّين - رضي الله عنهما - (٤/١٩٤٣ح٢٤٩٨) .

(٣) كتاب الجنائز ، باب في إغماض الميِّت ،والدُّعاء له إذا حُضِر (٢/٦٣٤ح٩٢٠) .

(٤) (ص/٣) .

فمن موجبات شفاعة النبيِّ ﷺ ما يلي :

أوَّلاً : قول الشَّهادة ، والموت على عدم الشِّرك بالله ﷻ شيئاً .

وممَّا يدلُّ عليه : مَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ ، فَتَعَجَّلَ كُلُّ نَبِيٍّ دَعْوَتَهُ ، وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَهِيَ نَائِلَةٌ- إِنْ شَاءَ اللَّهُ - مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لاَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئاً » متَّفقٌ عليه ، واللَّفظ لمسلم[1] .

وَعَنْهُ ﷺ قَالَ : قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَنْ أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَقَدْ ظَنَنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَنْ لاَ يَسْأَلَنِي عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَحَدٌ أَوَّلُ مِنْكَ ؛ لِمَا رَأَيْتُ مِنْ حِرْصِكَ عَلَى الْحَدِيثِ ، أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ قَالَ : لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ ، خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ - أَوْ نَفْسِهِ » . أخرجه البخاريّ[2] .

ثانياً : سؤال الوسيلة للنبيِّ ﷺ بعد سماع الأذان .

وممَّا يدلُّ عليه : ما رواه جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ الله عَنْهُمَا - ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ : اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ ، وَالصَّلاَةِ الْقَائِمَةِ ، آتِ مُحَمَّداً الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ ، وَابْعَثْهُ مَقَاماً مَحْمُوداً الَّذِي وَعَدْتَهُ ، حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ » . أخرجه البخاريّ[3] .

ثالثاً : سكنى المدينة ، والموت بها على الإسلام .

وممَّا يدلُّ عليه : ما رواه أَبو سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

---

(١) أخرجه البخاريُّ في كتاب الدَّعوات ، قوله تعالى : ﴿ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ... ﴾ الآية ، ولكلِّ نبيٍّ دعوة مستجابة (٨/٦٧ح٦٣٠٤) ، ومسلمٌ في كتاب الإيمان ، باب اختباء النبيِّ ﷺ دعوة الشَّفاعة لأمَّته (١/١٨٩ ح١٩٩) .

(٢) كتاب العلم ، باب الحرص على الحديث (١/٣١ح٩٩) .

(٣) كتاب الأذان ، باب الدُّعاء عند النِّداء (١/١٢٦ح٦١٤) ، وفي كتاب التَّفسير ، سورة بني إسرائيل (٦/٨٦ ح٤٧١٩) .

يَقُولُ : « لاَ يَصْبِرُ أَحَدٌ عَلَى لأْوَائِهَا فَيَمُوتَ ، إِلاَّ كُنْتُ لَهُ شَفِيعاً أَوْ شَهِيداً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، إِذَا كَانَ مُسْلِمًا » . أخرجه مسلم(١) .

رابعاً : الإكثار من الصَّلاة .

ويدلُّ عليه : ما رواه زِيَادُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ مَوْلَى بَنِي مَخْزُومٍ ، عَنْ خَادِمٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ رَجُلٍ أَوِ امْرَأَةٍ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ مِمَّا يَقُولُ لِلْخَادِمِ : « أَلَكَ حَاجَةٌ » . قَالَ : حَتَّى كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، حَاجَتِي . قَالَ : « وَمَا حَاجَتُكَ ؟ » قَالَ : حَاجَتِي أَنْ تَشْفَعَ لِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ . قَالَ : « وَمَنْ دَلَّكَ عَلَى هَذَا ؟ » قَالَ : رَبِّي . قَالَ : « إِمَّا لاَ فَأَعِنِّي بِكَثْرَةِ السُّجُودِ » .

أخرجه الإمام أحمد(٢) عن عفّان ، حدَّثنا خالد - يعني : الواسطيّ - ، حدَّثنا عمرو بن يحيى الأنصاريّ ، عن زياد بن أبي زياد مولى بني مخزوم ، عن خادم للنبيِّ ﷺ فذكره .

وإسناده صحيحٌ ؛ رجاله ثقاتٌ . عفّان هو : ابن مسلم الصَّفّار . وخالد الواسطيّ هو : ابن عبد الله الطَّحَّان المزنيّ مولاهم . وعمرو بن يحيى الأنصاريّ هو : المازنيّ المدنيّ .

وهذا الخادم ورد التَّصريح باسمه في روايات الحديث الأخرى ، واسمه : ربيعة بن كعب الأسلميّ ﷺ ، ونصَّ على ذلك أيضاً العراقيّ في كتاب : (المستفاد من مبهمات المتن والإسناد)(٣) .

وهو عند مسلم في صحيحه(٤) من طريق آخر عن ربيعة بن كعب

(١) كتاب الحجّ ، باب التَّرغيب في سكنى المدينة ، والصَّبر على لأوائها (١٠٠٢/٢ ح٤٧٧/١٣٧٤) .

(٢) المسند (٤٧٩/٢٥ ح١٦٠٧٦) ، تحقيق جماعة من الباحثين بإشراف شعيب الأرنؤوط ، عن مؤسَّسة الرِّسالة ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٠هـ .

(٣) (٣٥٥/١ ح١٠٩) ، تحقيق الدكتور عبد الرَّحمن عبد الحميد البرّ ، عن دار الوفاء ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ .

(٤) كتاب الصَّلاة ، باب فضل السُّجود ، والحثّ عليه (٣٥٣/١ ح٤٨٩) .

الأسلميّ من غير لفظ الشّفاعة ، ولفظه : قال : كنت أَبيتُ مع رسول اللّهِ ﷺ ، فأتيته بوَضوئه وحاجته ، فقال لي : « سَلْ » . فقلت : أسألك مرافقتك في الجنَّة . قال : « أَوَ غَيْرَ ذَلِكَ ؟ » قلت : هو ذاك . قال : « فَأَعِنِّي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ » . واللّه تعالى أعلم .

الدِّراسة الحديثيَّة : وتشتمل على أحد عشر مبحثاً :

المبحث الأوَّل : ما ورد في منع الشَّفاعة عن كلِّ أمير طاغ ، وعن كلِّ غال في الدِّين مارق منه

[١/١] عَنْ أَبِي أُمَامَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي لَمْ تَنَلْهُمَا شَفَاعَتي ، أَوْ : لَنْ تَنَالَهُمَا شَفَاعَتِي ، أَوْ : لَنْ أَشْفَعَ لَهُمَا : أَمِيرٌ ظَلُومٌ غَشُوْمٌ(١) عَسُوْفٌ(٢) ، وَكُلُّ غَالٍ مَارِقٍ » .

أخرجه مسدَّد(٣) - واللَّفظ له - ، ومن طريقه إبراهيم الحربيّ(٤) ، والطبرانيّ(٥) ، عن جعفر بن سليمان ، عن المعلَّى بن زياد القُردوسيّ ، عن أبي غالب ، عن أبي أمامة به .

وأخرجه الخرائطيّ(٦) من طريق جعفر بن سليمان الضُّبعيّ بإسناده سواء ، غير أنَّه لم يذكر فيه أبا غالب .

---

(١) من الغَشْم ، وهو : الغصب . غريب الحديث لإبراهيم الحربيّ (٢/٦٦٥) ، تحقيق د. سليمان بن إبراهيم العايد ، من منشورات جامعة أمِّ القرى ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ .

(٢) أي : جائر ظالم ، والعَسْفُ في الأصل : أن يأخذ المسافر على غير طريق ، ولا جادّة ، ولا علم . وقيل : هو ركوب الأمر من غير رويَّة ، فنقل إلى الظُّلم والجور . النِّهاية لابن الأثير (ص/٦١٥) .

(٣) كما في المطالب العالية (١٠/١٠٥ح٢١٥٧) ، تنسيق الدكتور سعد الشثريّ ، عن دار العاصمة ، ودار الغيث ، الطبعة الثانية ، ١٤٣١هـ .

(٤) غريب الحديث (٢/٦٦٥) .

(٥) المعجم الكبير (٨/٢٨١ح٨٠٧٩) ، تحقيق حمدي عبد المجيد السَّلفيّ ، عن دار إحياء التُّراث العربيّ ، ١٤٢٢هـ .

(٦) مساوئ الأخلاق (ص/٢٨٦ح٦٥٤) ، تحقيق مصطفى عطا ، عن مؤسَّسة الكتب الثقافيَّة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ .

وإسناده حسنٌ ؛ المعلَّى بن زياد صدوق[١] ، وأبو غالب - واسمه : حزوَّر ، وقيل : سعيد بن الحزوَّر ، صاحب أبي أُمامة - صدوق يخطئ[٢] .

وله طريق آخر ضعيف عند الطبرانيِّ في الأوسط[٣] من طريق العلاء بن سليمان ، عن الخليل بن مرَّة ، عن أبي غالب ، عن أبي أمامة به . وقال : (لم يرو هذا الحديث عن الخليل إلا العلاء) اهـ .

والعلاء بن سليمان المتفرِّد بهذا الإسناد لا يحتمل منه مثل هذا ؛ فقد قال فيه العقيليّ : (لا يُتابع على حديثه)[٤] ، وأسند عن عمرو بن خلاد قال : (كان في العلاء بن سليمان غفلة) اهـ . وقال ابن عديّ : (منكر الحديث ، ويأتي بمتون ولها أسانيد لا يتابعه عليها أحدٌ)[٥] .

وشيخه الخليل بن مرَّة ضعيفٌ[٦] . وعليه ، فيكون للطبرانيّ فيه طريقان : ثابتٌ ، وضعيفٌ ، ولأجل هذا حكم الهيثميّ على الحديث بقوله : (رواه الطبرانيّ في الكبير والأوسط ، ورجال الكبير ثقات)[٧] . فكأنَّه لمح إلى ضعف طريقه في الأوسط .

هذا ، وللحديث عن المعلَّى بن زياد وجه آخر : أخرجه ابن أبي عاصم[٨] ،

---

(١) تقريب التهذيب (ص/٥٤١ت٦٨٠٤) ، تحقيق محمَّد عوَّامة ، عن دار الرَّشيد ، الطبعة الرابعة ، ١٤١٢هـ .

(٢) المصدر نفسه (ص/٦٦٤ت٨٢٩٨) .

(٣) (١/٢٠٠ح٦٤٠) ، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمَّد ، وعبد المحسن الحسيني ، عن دار الحرمين ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ .

(٤) الضعفاء (٣/٣٤٥ت١٣٧٥) ، تحقيق د . عبد المعطي أمين قلعجيّ ، عن دار الكتب العلميَّة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ .

(٥) الكامل (٦/٣٨٤ت١٣٧٩) ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ، وعليّ محمَّد معوَّض ، عن دار الكتب العلميَّة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ .

(٦) تقريب التهذيب (ص/١٩٦ت١٧٥٧) .

(٧) مجمع الزوائد (٥/٢٣٥) ، طبعة دار الفكر ، ١٤٠٨هـ .

(٨) السُّنَّة (ص/٢٣ح٤١) .

وأبو يعلى[١] ، والطبراني[٢] من طريق الأغلب بن تميم ، عن المعلّى بن زياد ، عن معاوية بن قرَّة ، عن معقل بن يسار ﷺ به ، وفيه : « وغَالٍ فِي الدِّينِ ، يَشْهَدُ عَلَيْهِمْ ، وَيَبْرَأُ مِنْهُمْ » .

وقد تفرَّد الأغلب بن تميم برواية الحديث من بين أصحابه ، الذين رووه عن المعلّى من حديث أبي أُمامة ﷺ ، ورواه هو عنه من حديث معقل بن يسار ﷺ ، ولا يحتمل منه مثل هذا ؛ قال فيه ابن معين : (ليس بشيء)[٣] . وقال البخاريّ : (منكر الحديث)[٤] . وقال النسائيّ : (ضعيفٌ)[٥] . وقال ابن حبَّان : (منكر الحديث ، يروي عن الثِّقات ما ليس من حديثهم ، حتَّى خرج عن حدِّ الاحتجاج به ؛ لكثرة خطئه)[٦] .

فيُحكم على روايته هذه بالنَّكارة ، والله تعالى أعلم .

[٢/٢] وَعَنْ مَعْقِلِ بنِ يَسَارٍ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « رَجُلانِ مِنْ أُمَّتِي لا يَنَالُهُمَا شَفَاعَتِي : سُلْطَانٌ ظَلُومٌ غَشُومٌ ، وَآخَرُ غَالٍ فِي الدِّينِ مَارِقٌ مِنْهُ » .

أخرجه ابن أبي عاصم[٧] ، وأبو يعلى[٨] ، والطبراني[٩] من طريق منيع ، عن معاوية بن قُرَّة ، عن معقل به .

---

(١) كما في المطالب العالية (١٠/١٠٧عقب الحديث٢١٥٨) .

(٢) المعجم الكبير (٢٠/٢١٤ح٤٩٦) .

(٣) تاريخ الدوريّ عنه (٤/١٢٧ت٣٥١٣) ، تحقيق د. أحمد محمَّد نور سيف ، نشر مركز البحث العلميّ بجامعة الملك عبد العزيز بجدَّة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩هـ .

(٤) التاريخ الكبير (٢/٥٧ت١٧٢٠) .

(٥) كتاب الضعفاء والمتروكين (ص/١٥٦ت٦١) ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، عن دار المعرفة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ .

(٦) كتاب المجروحين (١/١٩٧ت١١٠) ، تحقيق حمدي عبد المجيد السَّلفيّ ، عن دار الصُّميعيّ ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ .

(٧) السُّنَّة (ص/٢٠ح٣٥) .

(٨) كما في المطالب العالية (١٠/١٠٧ح٢١٥٨) .

(٩) المعجم الكبير (٢٠/٢١٣ح٤٩٥) .

وإسناده ضعيفٌ ؛ منيع هذا شيخٌ مجهولٌ ، ذكره البخاريّ[١] ، وابن أبي حاتم[٢] من هذا الوجه ، وسكتا عنه ، وذكره ابن حبَّان في الثّقات[٣] ، ونسبه : (ابن عبد الله) .

ويشهد للحديث حديث أبي أُمامة السَّابق ، يرتقي به إلى درجة الحسن لغيره .

وله طريق آخر شديد الضَّعف عندهم أيضاً[٤] من طريق الأغلب بن تميم ، عن المعلَّى بن زياد ، عن معاوية بن قرَّة ، عن معقل به ، وفيه : « وغَالٍ فِي الدِّينِ ، يَشْهَدُ عَلَيْهِمْ ، وَيَبْرَأُ مِنْهُمْ » .

وعلَّته الأغلب بن تميم ؛ وهو منكر الحديث ، وخالف بذلك سائر الرُّواة الذين رووه عن المعلَّى من مسند أبي أُمامة ﷺ ، كما بيَّنته في الحديث السَّابق ، والله تعالى أعلم .

المبحث الثاني : ما ورد في منع الشَّفاعة عمَّن لم يؤمن بشفاعة النبيِّ ﷺ :

[٣/١] عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ : قَالَ النبيُّ ﷺ : « مَنْ كَذَّبَ بِالشَّفَاعَةِ لَمْ يَنَلْهَا يَوْمَ القِيَامَةِ » .

أخرجه القضاعيُّ[٥] من طريق سليمان بن عمرو ، عن الحارث بن زياد المحاربيّ ، عن أنس به .

---

(١) التاريخ الكبير (٣٤١/٧ت١١٣٨١) ، تحقيق مصطفى عبد القادر أحمد عطا ، عن دار الكتب العلميَّة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ .

(٢) الجرح والتعديل (٤١٤/٨ت١٨٨٨) ، طبعة دار الكتب العلميَّة مصورة عن الهندية ، الطبعة الأولى .

(٣) (٥١٥/٧) ، طبعة مؤسَّسة الكتب الثقافية ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٣هـ .

(٤) السُّنَّة (ص/٢٣ح٤١) ، والمطالب العالية (١٠٧/١٠ عقب الحديث ٢١٥٨) ، والمعجم الكبير (٢١٤/٢٠ح٤٩٦) .

(٥) مسند الشِّهاب (٢٤٨/١ح٣٩٩) ، تحقيق حمدي عبد المجيد السَّلفيّ ، عن مؤسَّسة الرِّسالة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ .

وإسناده ضعيفٌ جدًّا ؛ سليمان بن عمرو - وهو : أبو داود النَّخعيُّ - كذَّابٌ وضَّاعٌ[1] .

والحارث بن زياد أورده الذهبيُّ في الميزان[2] ، وقال (ضعيفٌ مجهولٌ) اهـ .

وروي هذا الحديث عن أنس رضي الله عنه موقوفاً عليه :

كذا رواه هنَّاد[3] ، ومن طريقه الآجريُّ[4] عن أبي معاوية الضَّرير ، واللالكائيّ[5] من طريق جرير بن حازم ، وابن المبارك .

ثلاثتهم عن عاصم الأحول ، عن أنس بلفظ : « من كذَّب بالشَّفاعة فليس له فيها نصيبٌ » .

وإسناده صحيحٌ ، وبذا حكم عليه الحافظ ابن حجر في الفتح[6] ، وعزاه إلى سعيد بن منصور .

وهذا له حكم الرَّفع ، لأنَّه يتضمَّن أمراً غيبيًّا ليس للرأي فيه مجال ، ولا للعقل فيه اجتهاد ، والله تعالى أعلم .

[٤/٢] وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ وَغَيرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم قَالُوا : قَالَ رَسُوْلُ الله ﷺ : « شَفَاعَتي يَوْمَ القِيَامَةِ حَقٌّ ، فَمَنْ لم يُؤْمِنْ بها لم يَكُنْ مِنْ أَهْلِهَا » .

---

(١) انظر: العلل ومعرفة الرِّجال (٢/٥٤٢ت٣٥٦٩) ، تحقيق د. وصيّ الله بن محمَّد عبَّاس ، عن دار الخاني ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٢هـ ، والضعفاء للعقيليّ (٢/١٣٤ت٦٢٠) ، والجرح والتعديل (٤/١٣٢ت٥٧٦) ، وميزان الاعتدال (٢/٢١٦ت٣٤٩٥) ، تحقيق عليّ محمَّد البجاويّ ، عن دار الفكر .

(٢) ميزان الاعتدال (١/٤٣٣ت١٦١٨) .

(٣) الزُّهد (١/١٤٣ح١٨٩) ، تحقيق عليّ محمَّد البجاويّ ، عن دار الفكر .

(٤) الشَّريعة (٣/١٢١١ح٧٧٧) ، تحقيق د. عبد الله بن عمر بن سليمان الدُّميجيّ ، عن دار الوطن ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٠هـ .

(٥) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة (٦/١١١٠ح٢٠٨٨) ، تحقيق د. أحمد سعد حمدان ، عن دار طيبة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ .

(٦) (١١/٤٣٤) .

أخرجه أحمد بن منيع[(١)] من طريق الهيثم بن جمَّاز ، عن أبي داود - وكان قد لقي بضعة عشر من أصحاب النبيِّ ﷺ - ، عن زيد بن أرقم ، وغيره من الصَّحابة به .

وإسناده ضعيفٌ جدًّا ؛ الهيثم بن جمَّاز اتَّفق أهل العلم على تضعيفه ؛ قال فيه يحيى بن معين مرَّة : (ضعيفٌ)[(٢)] ، وفي أخرى : (ليس بذاك)[(٣)] . وأخرى : (ليس بشيء)[(٤)] . وقال الإمام أحمد : (منكر الحديث ، ترك حديثه)[(٥)] . وقال النسائيّ : (متروك الحديث)[(٦)] . وقال العقيليّ : (حديثه غير محفوظ)[(٧)] . وقال أبو حاتم ، وأبو زرعة : (ضعيف)[(٨)] . وقال ابن عديّ : (أحاديثه أفراد غرائب عن ثابت ، وفيها ما ليس بالمحفوظ)[(٩)] . وقال ابن الجوزيّ : (كان من العبَّاد البكَّائين ، ممَّن غفل عن الحديث والحفظ ، واشتغل بالعبادة ، حتى كان يروي المعضلات عن الثِّقات توهُّماً ، فلمَّا ظهر ذلك منه بطل الاحتجاج به)[(١٠)] اهـ .

وأبو داود - واسمه : نُفيع بن الحارث الكوفيُّ الأعمى - متروكٌ عند الأئمَّة ، وقد كذَّبه بعضهم ؛ كابن معين ، والسَّاجيّ[(١١)] ، والله تعالى أعلم .

---

(١) كما في المطالب العالية (١٨/٥٥٧ح٤٥٦٢) .

(٢) تاريخ الدُّوريّ عنه (٤/١٠٨ت٣٤٠١) .

(٣) المصدر نفسه (٤/١٣٣ت٣٥٥١) .

(٤) تاريخ الدَّارميّ عنه (ص/٢٢٣ت٨٤٤) ، تحقيق د. أحمد محمَّد نور سيف ، عن دار المأمون .

(٥) انظر: الجرح والتعديل (٩/٨١ت٣٣٠) .

(٦) كتاب الضعفاء والمتروكين (ص/٢٤٥ت٦٠٩) .

(٧) الضعفاء (٤/٣٥٥ت١٩٦٤) .

(٨) انظر: الجرح والتعديل (٩/٨١ت٣٣٠) .

(٩) الكامل (٨/٣٩٥ت٢٠١٨) .

(١٠) كتاب المجروحين (٢/٤٤٠ت١١٥٧) .

(١١) انظر : الجرح والتعديل (٨/٤٨٩ت٢٢٤٣) ، وتهذيب التهذيب (١٠/٤٧٠) عن دار صادر ، مصورة عن الهنديَّة ، الطبعة الأولى ، ١٣٢٧هـ ، وتقريبه (ص/٥٦٥ت ٧١٨١) .

المبحث الثالث : ما روي في منع الشَّفاعة عمَّن أبغض أهل بيت النبيِّ ﷺ :

[٥/١] عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ الله عَنْهُمَا - قَالَ : قَالَ رَسُوْلُ الله ﷺ : « مَنْ سَرَّهُ أَنْ يحيَا حَيَاتي ، وَيموتَ ممَاتي ، وَيَسْكُنَ جَنَّةَ عَدْنٍ غَرَسَهَا رَبِّي ، فَلْيُوَالِ عَلِيّاً مِنْ بَعْدِي ، وَلْيُوَالِ وَلِيَّهُ ، وَلْيَقْتَدِ بِالأَئمَّةِ مِنْ بَعْدِي ، فَإِنَّهُمْ عِتْرَتي ، خُلِقُوا مِنْ طِيْنَتي ، رُزِقُوا فَهْماً وَعِلْماً ، وَوَيْلٌ لِلْمُكَذِّبِينَ بِفَضْلِهِمْ مِنْ أُمَّتي ، لِلْقَاطِعِينَ فِيْهِمْ صِلَتي ، لا أَنَالهمُ الله شَفَاعَتي » .

أخرجه أبو نعيم(١) ، ومن طريقه ابن عساكر(٢) من طريق محمَّد بن جعفر بن عبد الرَّحيم ، ثنا أحمد بن محمَّد بن يزيد بن سليم ، ثنا عبد الرَّحمن بن عمران بن أبي ليلى أخو محمَّد بن عمران ، ثنا يعقوب بن موسى الهاشميّ ، عن ابن أبي روَّاد ، عن إسماعيل بن أميَّة ، عن عكرمة ، عن ابن عبَّاس به .

وهو ضعيفٌ جدًّا ؛ وتظهر عليه سيما الوضع ، ورجال إسناده دون ابن أبي روَّاد لم أقف على تراجمهم ، وأعقبه ابن عساكر بقوله : (هذا حديثٌ منكرٌ ، وفيه غير واحد من المجهولين) اهـ .

ابن أبي روَّاد اسمه : عبد العزيز .

وأخرجه الرَّافعيّ(٣) من طريق إسحاق بن بشر الكاهليّ ، عن يعقوب الهاشميّ بإسناده سواء ، وفيه : يعقوب بن المغيرة ، بدل ابن موسى .

وإسحاق بن بشر الكاهليّ كذَّابٌ وضَّاعٌ عند الأئمَّة(٤) ، والله تعالى أعلم .

---

(١) حلية الأولياء (٨٦/١) ، عن دار الكتاب العربيّ ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٥هـ .

(٢) تاريخ دمشق (٢٤٠/٤٢) ، تحقيق محبّ الدِّين أبي سعيد عمر بن غرامة العمريّ ، عن دار الفكر ، ١٤١٥هـ .

(٣) التدوين (٤٨٥/٢) ، تحقيق عزيز الله العطاريّ ، عن دار الكتب العلميَّة ، ١٩٨٧م .

(٤) انظر : الجرح والتعديل (٢١٤/٢ت٧٣٤) ، والكامل (٥٥٥/١ت١٧٢) ، وميزان الاعتدال (١٨٦/١ ت٧٤٠) .

[٦/٢] وَعَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُوْلَ اللهِ ﷺ وَهُوَ يَفْحَجُ بَين فَخِذَيِ الحُسَين ، وَيُقَبِّلُ زُبَيْبَتَهُ ، وَيَقُوْلُ : « لَعَنَ اللهُ قَاتِلَكَ » . قَالَ جَابِرٌ : فَقُلْتُ : يَا رَسُوْلَ اللهِ ، وَمَنْ قَاتِلُهُ ؟ قَالَ : « رَجُلٌ مِنْ أُمَّتي ، يُبْغِضُ عِتْرَتي ، لا يَنَالُهُ شَفَاعَتي ، كَأَنِّي بِنَفْسِهِ بَين أَطْبَاقِ النِّيرانِ ، يَرْسُبُ تَارَةً ، وَيَطْفُو أُخْرَى ، وَإِنَّ جَوْفَهُ لَيَقُوْلُ : عَقْ ، عَقْ » .

أخرجه الخطيب البغداديّ(١) من طريق محمَّد بن مزيد بن أبي الأزهر ، حدَّثنا عليّ بن مسلم الطُّوسيّ ، حدَّثنا سعيد بن عامر ، عن قابوس بن أبي ظبيان ، عن أبيه ، عن جدِّه ، عن جابر بن عبد الله . قال : وأنبأنا مرَّة أخرى عن أبيه ، عن جابر به .

وهو موضوعٌ ؛ والمتَّهم به ابن أبي الأزهر ، قال فيه الدارقطنيّ : (كان ضعيفاً فيما يرويه ، كتبنا عنه أحاديث منكرة)(٢) . ونقل الخطيب عن محمَّد بن عمران المرزبانيّ تكذيبه ، ونسب تكذيبه أيضاً إلى أصحاب الحديث(٣) . وقال مسلمة بن قاسم : (تكلَّم فيه أهل الحديث ، وقالوا : لم يُدرك المشايخ الذين حدَّث عنهم)(٤) . وقال الذهبيّ : (فيه ضعفٌ ، وقد تُرك ، وقيل : بل هو متَّهمٌ بالكذب)(٥) .

وقابوس بن أبي ظبيانٌ فيه لينٌ(٦) .

وأعقب الخطيبُ هذا الحديث بعد روايته له بكلام نفيس ، مبيِّناً ما فيه من علل ، فقال : (وهذا الحديث موضوع إسناداً ومتناً ، ولا أبعد أن

---

(١) تاريخ بغداد (٥٧/٤) ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، عن دار الكتب العلميَّة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ .

(٢) المصدر نفسه (٥٦/٤) .

(٣) المصدر نفسه (٥٨/٤) .

(٤) انظر : لسان الميزان (٤٢٦/٥ت٨٠١٢) ، عن دار الفكر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ .

(٥) ميزان الاعتدال (٣٥/٤ت٨١٦٣) .

(٦) تقريب التهذيب (ص/٤٤٩ت٥٤٤٥) .

يكون ابن أبي الأزهر وضعه ، ورواه عن قابوس ، عن أبيه ، عن جدِّه ، عن جابر . ثم عَرَف استحالة هذه الرِّواية فرواه بعد ونقص عنه : (عن جدِّه) ؛ وذلك أنَّ أبا ظبيان رأى سلمان الفارسي وسمع منه ، وسمع من عليّ بن أبي طالب أيضاً ، واسم أبي ظبيان : حصين بن جندب ، وجندب أبوه لا يُعرف أكان مسلماً أو كافراً ؟ فضلاً عن أن يكون روى شيئاً .

ولكن في الحديث الذي ذكرناه عنه فسادٌ آخر لم يقف واضعه عليه فيغيِّره ، وهو استحالة رواية سعيد بن عامر ، عن قابوس ؛ وذلك أنَّ سعيداً بصريّ ، وقابوساً كوفيّ ، ولم يجتمعا قطّ ، بل لم يُدرك سعيد قابوساً ، وكان قابوس قديماً ، روى عنه سفيان الثوريّ ، وكبراء الكوفيِّين ، ومن آخر من أدركه جرير بن عبد الحميد ، وليس لسعيد بن عامر رواية إلا عن البصريِّين خاصَّة ، والله أعلم) اهـ .

[٧/٣] وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ : قَالَ النبيُّ ﷺ : « مَنْ أَحَبَّنِي فَلْيُحِبَّ عَلِيًّا ، وَمَنْ أَحَبَّ عَلِيًّا فَلْيُحِبَّ ابْنَتِي فَاطِمَةَ ، وَمَنْ أَحَبَّ ابْنَتِي فَاطِمَةَ فَلْيُحِبَّ وَلَدَيْهِمَا الحسَنَ وَالحسَين ، وَإِنَّهُمَا لَفَرَطَي[١] أَهْلِ الجنَّةِ ، وَإِنَّ أَهْلَ الجنَّةِ لَيُبَاشِرُونَ قَوْلَهُ[٢] ، وَيُسَارِعُونَ إِلى رُؤْيَتِهِم ، يَنْظُرُونَ إِلَيهِم ، فَحُبُّهُمْ إِيمَانٌ ، وَبُغْضُهُمْ نِفَاقٌ ، وَمَنْ أَبْغَضَ أَحَداً مِنْ أَهْلِ بَيتِي فَقَدْ حُرِمَ شَفَاعَتِي ، بَأَنِي نَبِيٌّ مُكْرَمٌ بَعَثَنِي اللهُ بِالصِّدْقِ ، فَحُبُّوا أَهْلَ بَيتِي ، وَحُبُّوا عَلِيًّا » .

أخرجه ابن عديّ[٣] ، ومن طريقه ابن الجوزيّ[٤] عن عبد الله بن حفص ، ثنا بشر بن الوليد القاضي ، ثنا حزم بن أبي حزم القُطَعيّ ، عن ثابت البُنانيّ ، عن أنس به .

---

(١) أي : مقدَّميهم . يُقال : فَرَط ، يفرط ، فهو فارط وفرط : إذا تقدَّم ، وسبق القوم . انظر : النهاية (ص/٧٠١) .

(٢) كذا .

(٣) الكامل (٤٣٣/٥) .

(٤) الموضوعات (٢٣٢/٢ح٧٨٧) ، تحقيق د. نور الدِّين بن شكري جيلار ، عن أضواء السَّلف ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ .

وهو موضوعٌ ؛ آفته عبد الله بن حفص قال فيه ابن عديّ : (شيخٌ ضريرٌ ، كان يسرق الحديث ، وأملى عليَّ من حفظه أحاديث موضوعة ، ولا أشكُّ أنَّه هو الذي وضعها) . ثمَّ أسند عنه أحاديث اتَّهمه بها ، ومنها هذا الحديث ، وأعقبه بقوله : (وهذا حديثٌ باطلٌ بهذا الإسناد ، وضعه شيخنا هذا ، وهذه الألفاظ التي في هذا الحديث لا تشبه ألفاظ الأنبياء) . وأنهى ترجمته بقوله : (وهذه الأحاديث التي أمليتها موضوعة الإسناد والمتن ، وقد كتبنا عن عبد الله بن حفص هذا غير ما ذكرت من الأحاديث الموضوعة ، التي لا أشكُّ أنَّه هو الذي تولَّى وضعها)[١] اهـ .

وقال الخطيب : (كان غير ثقة)[٢] ، واتَّهمه في حديث ساقه . وقال الذهبيّ : (ما كان ينبغي لابن عديٍّ أن يتشاغل بالأخذ عن هذا الدَّجَّال ، الأعمى البصر والبصيرة)[٣] اهـ .

وأورده في الموضوعات : ابن الجوزيّ - كما سبق - ، وابن عرَّاق[٤] ، والسُّيوطيّ[٥] ، والشَّوكانيّ[٦] ، والله تعالى أعلم .

[٤/٨] وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ الله عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبيَّ ﷺ قَالَ لِلْعَبَّاسِ : « لِيَ النُّبُوَّةُ ، وَلَكُمُ الخِلافَةُ ، مَنْ أَحَبَّكَ نَالَتْهُ شَفَاعَتي ، وَمَنْ أَبْغَضَكَ فَلا نَالَتْهُ شَفَاعَتي » .

---

(١) الكامل (٤٣٣/٥ت١١٠٠) .

(٢) تاريخ بغداد (٤٥٥/٩ت٥٠٧٩) .

(٣) ميزان الاعتدال (٤١٠/٢ت٤٢٧٥) .

(٤) تنزيه الشَّريعة المرفوعة (٤١٤/١ح١٩) ، تحقيق عبد الوهَّاب عبد اللطيف ، وعبد الله محمَّد الصّديق ، عن مكتبة الباز ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١هـ .

(٥) اللآلئ المصنوعة (٣٦٩/١) ، طبعة دار المعرفة ، ١٤٠٣هـ .

(٦) الفوائد المجموعة (ص/٣٩٥ح١٢٥) ، تحقيق عبد الرَّحمن المعلّميّ ، عن المكتب الإسلاميّ ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ .

أخرجه الخطيب[١] ، ومن طريقه ابن عساكر[٢] من طريق محمَّد بن الحسن الفقيه ، عن ابن أبي ليلى ، عن داود بن عليّ ، عن أبيه ، عن ابن عبَّاس به .

وإسناده ضعيفٌ جدًّا ؛ فيه علل :

محمَّد بن الحسن الفقيه - وهو : الشَّيبانيُّ ، صاحب الرَّأي - ليَّنه النَّسائيُّ وغيره من قِبل حفظه[٣] .

وابن أبي ليلى - واسمه : محمَّد بن عبد الرَّحمن - سيِّئ الحفظ جدًّا[٤] .

وداود بن عليّ - وهو : ابن عبد الله بن عبَّاس - قال فيه ابن معين : (أرجو أنَّه ليس يكذب)[٥] . وأورده ابن حبَّان في الثِّقات[٦] ، وقال : (يخطئ) . وقال ابن عديّ : (لا بأس برواياته عن أبيه ، عن جدِّه)[٧] . وقال الذَّهبيّ : (ليس بحجَّة)[٨] . وقال الحافظ : (مقبولٌ)[٩] . وهذا يعني : عند المتابعة ، ولم أقف على من تابعه عليه ، فيكون على اصطلاحه ليِّن الحديث .

وفي المتن نكارة ؛ من حيث التَّنصيص على الخلافة في العبَّاس وآله ، وهذا ما لا أعلم فيه حديثًا ثابتًا ، بل ويخالف ما أجمع عليه الصَّحابة في تولية أبي بكر الصِّدِّيق ﷺ الخلافة بعد وفاة الرَّسول ﷺ ، والله تعالى أعلم .

---

(١) تاريخ بغداد (٤/١١٨) .

(٢) تاريخ دمشق (٢٦/٣٥٠) .

(٣) انظر : العلل ومعرفة الرِّجال (٣/٢٩٩ت٥٣٢٩) ، والضعفاء للعقيليّ (٤/٥٥ت١٦٠٧) ، والجرح والتَّعديل (٧/٢٢٧ت١٢٥٣) ، وميزان الاعتدال (٣/٥١٣ت٧٣٧٤) .

(٤) تقريب التهذيب (ص/٤٩٣ت٦٠٨١) .

(٥) تاريخ الدارميّ عنه (ص/١٠٨ت٣١٧) .

(٦) (٦/٢٨١) .

(٧) الكامل (٣/٥٥٣ت٦٣٠) .

(٨) ميزان الاعتدال (٢/١٣ت٢٦٣٣) .

(٩) تقريب التَّهذيب (ص/١٩٩ت١٨٠٢) .

المبحث الرَّابع : ما روي في منع الشَّفاعة عن أصحاب البدع :

[٩/١] عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْمُزَنِيِّ ، أَنَّ النبيَّ ﷺ قَالَ : « حلَّتْ شَفَاعَتي لأُمَّتي ، إِلا صَاحِبَ بِدْعَةٍ » .

أخرجه ابن وضَّاح[١] من طريق أبي عبد السَّلام قال : سمعت بكر بن عبد الله المزنيّ فذكره .

وإسناده ضعيفٌ ؛ أبو عبد السَّلام - واسمه : صالح بن رستم الهاشميّ الدِّمشقيّ - مجهولٌ[٢] . وبكر بن عبد الله المزنيّ تابعيٌّ ، لم يُدرك النبيّ ﷺ ؛ فحديثه مرسلٌ .

ومع ضعف إسناده ، في متنه نكارة ؛ إذ هو مخالفٌ لما ثبت عن النبيِّ ﷺ في شفاعته لأهل الكبائر من أمَّته كما تقدَّم[٣] ، والله تعالى أعلم .

[١٠/٢] وَعَنْ أَبي بَكْرٍ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ : « صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتي لا يَدْخُلُوْنَ الجنَّةَ ، وَلا تَنَالُهمْ شَفَاعَتي : المُرْجِئَةُ[٤] ، وَالقَدَرِيَّةُ[٥] » .

أخرجه ابن بشران[٦] ، والدَّقَّاق[٧] عن أبي الحسن عليّ بن عمر الدارقطنيّ الحافظ ، ثنا محمد بن مخلد ، ثنا عبد الله بن محمَّد بن يزيد الحنفيّ ،

---

(١) البدع والنَّهي عنها (ص/٤٣) ، تحقيق محمَّد أحمد دهمان ، عن دار الصَّفا بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ .

(٢) تقريب التهذيب (ص/٢٧٢ت٢٨٦٠) .

(٣) (ص/١٣) القسم الثاني من أقسام الشَّفاعة .

(٤) من الإرجاء ، على معنيين . أحدهما : بمعنى التَّأخير . والثاني : إعطاء الرَّجاء . فأمَّا الأوَّل فلأنَّهم كانوا يؤخِّرون العمل عن النِّيَّة والعقد . وأمَّا الثاني فإنَّهم يقولون : لا تضرُّ مع الإيمان معصية ، كما لا تنفع مع الكفر طاعة . انظر : الملل والنِّحل (١/١٦١-١٦٢) ، تحقيق أمير علي مهنا ، وعلي حسن فاعور ، عن دار المعرفة ، الطبعة السَّابعة ، ١٤١٩هـ .

(٥) هم الذين نفوا القدر . شرح الطحاويَّة (ص/٥٤١) .

(٦) الأمالي (١/١٣٤ح٢٨٨) ، تحقيق عادل يوسف العزازيّ ، عن دار الوطن ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ .

(٧) رؤية الله تبارك وتعالى (ص/١٣٤ح٢٨٩) ، تحقيق الشَّريف حاتم بن عارف العونيّ ، عن مكتبة الرُّشد ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٧م .

ثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظليّ ، ثنا بقيَّة بن الوليد ، ثنا فطر بن خليفة ، عن ابن سابط ، عن أبي بكر به .

وإسناده ضعيفٌ ؛ بقيَّة كثير التَّدليس عن الضُّعفاء والمجهولين[١] ، وهو ممن يدلِّس تدليس التَّسوية[٢] ، فهو وإن صرَّح بالتَّحديث عن شيخه ، إلا أنَّه لم يصرِّح به فيمن فوقه . وبقيَّة رجاله ثقاتٌ .

وابن سابط - واسمه : عبد الرَّحمن بن عبد الله بن سابط الجمحيّ المكِّيّ - لم يسمع من أبي بكر ﷺ كما قال أبو زرعة[٣] ؛ ففيه انقطاع بينهما .

وفي متنه نكارة ؛ من حيث تسمية هذه المذاهب البدعيَّة ، والتي لا أعلم في تسميتها حديثًا يصحُّ ، والله تعالى أعلم .

[١١/٣] وَعَنْ جَابِرٍ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي لا تَنَالُهُمْ شَفَاعَتِي : المُرْجِئَةُ ، وَالقَدَرِيَّةُ »

أخرجه الطبرانيُّ[٤] من طريق القاسم بن العلاء البجليِّ ، عن شَريك ، عن بحر السَّقَّاء ، عن أبي الزُّبير ، عن جابر به . وقال : (لم يروِ هذا الحديث عن شَريك إلا القاسم بن العلاء) اهـ .

وإسناده ضعيفٌ جدًّا ؛ القاسم بن العلاء لم أقف على ترجمته . وبحرٌ - وهو : ابن كَنِيز[٥] - السَّقَّاء قال فيه ابن معين : (لا يكتب حديثه)[٦] .

---

(١) تقريب التَّهذيب (ص/١٢٦ت٧٣٤) ، وتعريف أهل التَّقديس (ص/١٦٣ت١١٧) ، تحقيق د. أحمد بن عليّ سير المباركيّ ، عن دار الحميضيّ ، الطبعة الثالثة ، ١٤٢٢هـ .

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم (٢/١٥٤-١٥٥) ، تحقيق محبّ الدِّين الخطيب ، عن دار المعرفة ، ١٤٠٥هـ .

(٣) انظر: المراسيل لابن أبي حاتم (ص/١٢٧ت٢١٧) بعناية شكر الله بن نعمة الله قوجاني ، عن مؤسَّسة الرِّسالة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٨هـ .

(٤) المعجم الأوسط (٦/٦٩ح٥٨١٧) .

(٥) بفتح الكاف ، وكسر النُّون . الإكمال (٧/١٦٢) ، طبعة مؤسَّسة التَّاريخ العربيّ .

(٦) انظر : الجرح والتعديل (٢/٤١٨ت١٦٥٥) .

وقال البخاريّ : (ليس عندهم بقويّ)[١] . وقال النَّسائيّ[٢] ، والدَّارقطنيّ[٣] : (متروك الحديث) ، وقال أبو حاتم : (ضعيف)[٤] . وكذا قال الحافظ ابن حجر[٥] . وشَريك - وهو : ابن عبد الله النَّخعيّ - صدوقٌ ، يخطئ كثيراً[٦] .

قال الهيثميّ : (رواه الطبرانيُّ في الأوسط ، وفيه بحر بن كَنيز السَّقّاء ، وهو متروكٌ)[٧] اهـ .

أبو الزُّبير اسمه : محمَّد بن مسلم بن تدرس المكّيّ .

وله طريقٌ آخر شديد الضَّعف : أخرجه الطبرانيُّ[٨] ، وابن الجوزيّ[٩] من طريق قَرين[١٠] بن سهل بن قَرين ، عن أبيه ، عن محمَّد بن أبي ذئب ، عن محمَّد بن المنكدر ، عن جابر به ولفظه : « صنفان من أمَّتي ليس لهما في الإسلام نصيب : المرجئة ، والقدريَّة » .

وأعقبه ابن الجوزيّ بقوله : (وهذا حديثٌ لا يصحُّ عن رسول الله ﷺ ، وقرين وأبوه مجهولان) اهـ .

---

(١) التاريخ الكبير (٢/١١١ت١٩٢٧) .

(٢) كتاب الضعفاء والمتروكين (ص/١٦٠ت٨٢) .

(٣) كتاب الضعفاء والمتروكين (ص/١٦٢ت١٣٠) ، تحقيق موفَّق بن عبد الله بن عبد القادر ، عن مكتبة المعارف ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ .

(٤) انظر : الجرح والتعديل (٢/٤١٨ت١٦٥٥) .

(٥) تقريب التهذيب (ص/١٢٠ت٦٣٧) .

(٦) المصدر نفسه (ص/٢٦٦ت٢٧٨٧) .

(٧) مجمع الزوائد (٧/٢٠٦) .

(٨) المعجم الأوسط (٦/١٥٤ح٦٠٦٥) .

(٩) العلل المتناهية (١/١٦١) ، تحقيق خليل الميس ، عن دار الكتب العلميَّة ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٤هـ .

(١٠) بفتح القاف ، وكسر الرَّاء . الإكمال (٧/١٠٧) .

قلت : قَرين بن سهل أورده الذّهبيُّ في الميزان[١] ، ونقل عن الأزديّ قال : (كذّابٌ ، وأبوه لا شيء) .

وأبوه سهل - وهو : ابن قَرين - قال فيه ابن حبّان : (شيخ يروي عن ابن أبي ذئب وغيره من الثّقات ما ليس من حديث الأثبات ، يلزق المراسيل والمقاطيع بأقوام مشاهير ، فيسندها عنهم ، لا يجوز الاحتجاج به)[٢] . وقال ابن عديّ : (منكر الحديث)[٣] . وقال الذهبيّ : (غمزه ابن حبّان ، وابن عديّ ، وكذّبه الأزديّ)[٤] .

وعن قول ابن حبّان : بأنّهما مجهولان ؛ مع أنّه ترجم لسهل في المجروحين كما تقدّم ، وتكلّم فيه ، فمحمولٌ - والله تعالى أعلم - على قلّة حديثهما ؛ إذ ختم ابن عديّ ترجمة سهل - بعد أن تكلّم فيه ، وذكر أحاديثه - بقوله : (سهل هذا غير معروف ، ولا أعرف له غير هذه الأحاديث) اهـ .

قال الهيثميّ : (رواه الطبرانيُّ في الأوسط ، وفيه قَرين بن سهل ؛ وهو كذّاب)[٥] اهـ .

والحديث رواه نزار بن حيّان ، عن عكرمة على وجهين : رواه مرّة فقرن فيه بين جابر ، وابن عبّاس ، ورواه أخرى من مسند ابن عبّاس وحده . وكلُّ ذلك لا يصحُّ ؛ فهو يتفرّد عن عكرمة بما ليس من حديثه ، قال فيه ابن حبّان : (شيخٌ يروي عن عكرمة ، روى عنه العراقيّون ، قليل الرِّواية ، منكر الحديث جدّاً ، يأتي عن عكرمة ما ليس من حديثه ، حتّى يسبق إلى القلب أنّه كان المتعمِّد لذلك ، لايجوز الاحتجاج به بحال)[٦] اهـ .

---

(١) انظر: ميزان الاعتدال (٣٨٩/٣ت٦٨٩٣) .

(٢) كتاب المجروحين (٤٤٤/١ت٤٤٦) .

(٣) الكامل (٥١٦/٤ت٨٦١) .

(٤) ميزان الاعتدال (٢٤٠/٢ت٣٥٩١) .

(٥) مجمع الزوائد (٢٠٦/٧) .

(٦) كتاب المجروحين (٤٠٠/٢ت١١١٨) .

فأمَّا روايته له من حديث ابن عبَّاس وجابر معاً : فأخرجه ابن ماجه[١] ، وابن أبي عاصم[٢] من طريق يونس بن محمَّد ، عن عبد الله بن محمَّد اللَّيثيّ ، عن نزار بن حيَّان ، عن عكرمة ، عن ابن عبَّاس ، وعن جابر ﷺ مرفوعاً بلفظ : « صنفان من أمَّتي ليس لهما في الإسلام نصيبٌ : أهل الإرجاء ، وأهل القدر » .

وإسناده ضعيفٌ جدّاً ؛ فأمَّا نزار بن حيَّان فقد تبيَّن حاله في قول ابن حبَّان السَّابق . وأمَّا عبد الله بن محمَّد اللَّيثيّ فمجهولٌ[٣] .

وأمَّا روايته له من حديث ابن عبَّاس وحده : فأخرجه ابن أبي عاصم[٤] من طريق ابن نزار ، عن أبيه ، عن عكرمة ، عن ابن عبَّاس به .

وإسناده ضعيفٌ جدّاً ؛ لحال نزار ، وتقدَّم بيان حاله . وابنه - واسمه : عليّ - ضعيفٌ[٥] ، والله تعالى أعلم .

وفي متن الحديث من النَّكارة ما نبَّهت عليه سابقًا من حيث تسمية هذه المذاهب البدعيَّة ، والله تعالى أعلم .

[١٢/٤] وَعَنْ وَاثِلَةَ بْنِ الأَسْقَعِ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ : « صِنْفَانِ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ لا تَنَالُهُمَا شَفَاعَتي : المُرْجِئَةُ ، وَالقَدَرِيَّةُ » .

أخرجه الطبرانيُّ[٦] من طريق محمَّد بن محصن ، عن الأوزاعيّ ، عن مكحول ، عن واثلة به .

وإسناده ضعيفٌ جدّاً ؛ محمَّد بن محصن - وهو منسوب إلى جدِّه الأعلى ،

---

(١) مقدِّمة كتاب السُّنن ، باب في الإيمان (١/٤٠ح٧٣) ، طبعة دار الفكر ، ١٤١٥هـ .
(٢) السُّنَّة (ص/١٥٢ح٣٤٤) .
(٣) تقريب التهذيب (ص/٣٢٢ت٣٦٠٢) .
(٤) السُّنَّة (ص/٤٤٧ح٩٤٦) .
(٥) تقريب التهذيب (ص/٤٠٦ت٤٨٠٦) .
(٦) المعجم الأوسط (٢/١٧٤ح١٦٢٥) .

واسمه : محمَّد بن إسحاق بن إبراهيم بن محمَّد بن عكَّاشة بن محصن الأسديّ - كذَّاب وضَّاع[١] .

قال الهيثميّ : (رواه الطبرانيُّ في الأوسط ، وفيه محمَّد بن محصن ، وهو متروك)[٢] اهـ .

الأوزاعيّ هو : عبد الرَّحمن بن عمرو . ومكحول هو : الشَّاميّ .

[١٣/٥] وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ : « صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتي لا تَنَالُهُمَا شَفَاعَتي : المُرْجِئَةُ ، وَالقَدَرِيَّةُ » .

هذا الحديث روي عن أنس ﷺ من طرق واهية :

فأخرجه ابن حبَّان[٣] ، والجورقانيّ[٤] ، وابن الجوزيّ[٥] من طريق عبد الله بن مالك بن سليمان السَّعديّ ، عن أبيه ، عن أبي الأحوص سلام بن سليم ، عن سلمة بن وردان ، عن أنس به .

وفيه مالك بن سليمان قال فيه العقيليّ : (يروي مناكير)[٦] . وقال ابن حبَّان : (يأتي عن الثِّقات بما لا يشبه حديث الأثبات)[٧] .

وسلمة بن وردان ضعيفٌ[٨] .

---

(١) انظر : الضعفاء للعقيليّ (٢٩/٤ت١٥٧٩) ، والجرح والتعديل (١٩٥/٧ت١٠٩٣) ، وكتاب المجروحين لابن حبَّان (٢٩٦/٢ت٩٧٧) ، والكامل لابن عديّ (٣٦٣/٧ت١٦٥٣) ، وسؤالات البرقانيّ للدارقطنيّ (ص/٦٢ت٤٥٩) ، جمع وتحقيق أبي عمر محمَّد بن عليّ الأزهريّ ، عن دار الفاروق الحديثة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٧هـ ، وتقريب التَّهذيب (ص/٥٠٥ت٦٢٦٨) .

(٢) مجمع الزوائد (٢٠٦/٧) .

(٣) المجروحين (٤٢٣/١) .

(٤) الأباطيل والمناكير (١٦٥/١ح٣٤) ، تحقيق الدُّكتور عبد الرَّحمن بن الفريوائيّ ، عن دار الصُّميعيّ بالرِّياض ، ودار الدَّعوة بالهند ، الطبعة الرَّابعة ، ١٤٢٢هـ .

(٥) الموضوعات (١٩٥/١ح٢٨٢) .

(٦) الضعفاء (١٧٢/٤ت١٧٤٧) .

(٧) كتاب المجروحين (٣٧٦/٢ت١٠٨١) .

(٨) تقريب التهذيب (ص/٢٤٨ت٢٥١٤) .

ونقل ابن الجوزيّ عن الدارقطنيّ قال : (ما حدَّث بهذا الحديث سلمة ، ولا يعرف عنه إلا من رواية عبد الله بن مالك ، عن أبيه ، وعبد الله وأبوه من خبثاء المرجئة) .

وأخرجه أبو نعيم[1] ، ومن طريقه ابن الجوزيّ[2] من طريق عبد الحكم بن ميسرة ، عن سعيد بن بشير صاحب قتادة ، عن قتادة ، عن أنس به .

وأعقبه ابن الجوزيّ بقوله : (وهذا لا يصحُّ عن رسول الله ﷺ) اهـ .

وعبد الحكم بن ميسرة ضعَّفه الدَّارقطنيّ[3] ، وقال : (يحدِّث بما لا يُتابع عليه) اهـ .

وسعيد بن بشير ضعيفٌ[4] .

وقتادة - وهو : ابن دعامة السَّدوسيّ - مدلِّسٌ[5] ، وقد عنعنه .

وأخرجه ابن بطَّة[6] ، والخطيب البغداديّ[7] من طريق إسماعيل بن داود ، عن أبي عمران الموصليّ ، عن أنس به . وعند ابن بطَّة : « لا تنالهم شفاعتي أو لا يدخلون الجنَّة » على الشَّكِّ من أحد رواته .

وإسماعيل بن داود - وهو : الجوزيّ - لم أظفر بترجمته عند غير الخطيب في تاريخه[8] ، ولم يفد عن حاله شيئاً .

---

(١) حلية الأولياء (٩/٢٥٤) .

(٢) العلل المتناهية (١/١٦٢) .

(٣) نقله عنه الحافظ في لسان الميزان (٣/٤٨٠ت٤٩٢٧) ، وتعقَّب به نقلَ الذهبي في الميزان (٢/٥٣٧ ت٤٧٥٧) عن أبي موسى المدينيّ قال: (لا أعرفه بجرح ولا تعديل) قائلاً: (وقد عرفه غيره) ، ثمَّ ذكره .

(٤) تقريب التهذيب (ص/٢٣٤ت٢٢٧٦) .

(٥) تعريف أهل التَّقديس (ص/١٤٦ت٩٢) .

(٦) الإبانة (٢/١٠٦ح١٥٢٣) ، طبعة دار الراية بالرِّياض ، الطبعة الثانية ، ١٤١٨هـ .

(٧) تلخيص المتشابه في الرَّسم (ص/٦٩١) ، تحقيق سكينة الشهابيّ ، عن طلاس للنشر بدمشق ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥م .

(٨) (٦/٢٤٦ت٣٢٨٣) .

وأبو عمران - واسمه : سعيد بن ميسرة البكريّ الموصليّ - قال فيه البخاريّ : (منكر الحديث)[1] .

وقال أبو حاتم : (منكر الحديث ، ضعيف الحديث ، يروي عن أنس المناكير)[2] .

وقال ابن حبَّان : (يُقال : إنَّه لم يرَ أنساً ، كان يروي عنه الموضوعات التي لا تشبه أحاديثه ، كأنَّه كان يروي عن أنس ما يسمع القصَّاص يذكرونها في القصص)[3] اهـ .

وروى له ابن عديّ[4] عدَّة أحاديث ، ثمَّ قال : (وعامَّة ما يرويه عن أنس أحاديث ينفرد هو بها عنه ، وما أقلّ ما يقع فيها ممَّا لا يرويه غيره ، وهو مظلم الأمر) اهـ .

وقال الحاكم : (روى عن أنس موضوعات) . وكذَّبه يحيى القطَّان[5] .

وأخرجه ابن عديّ[6] ، وابن بشران[7] ، والدَّقَّاق[8] من طريق سعيد بن ميسرة هذا ، عن أنس بلفظ : « القدريَّة الذين يقولون : الخير والشَّرُّ بأيدينا ليس لهم في شفاعتي نصيبٌ ، ولا أنا منهم ، ولا هم منِّي » .

وبذا يتبيَّن أنَّ جميع طرق هذا الحديث واهية ، وقد سئل أبو حاتم الرَّازيّ[9] عن هذا الحديث ، فأجاب : بأنَّه من رواية الكذَّابين ، وأنَّه موضوع لا أصل له .

---

(١) التاريخ الكبير (٤/١٢ت١٧٢٣) ، والصَّغير (ص/٥٤ت١٣٩) .

(٢) انظر : الجرح والتعديل (٤/٦٣ت٢٦٦) .

(٣) كتاب المجروحين (١/٣٩٧ت٣٨٠) .

(٤) الكامل (٤/٤٣٨ت٨١٤) .

(٥) انظر : ميزان الاعتدال (٢/١٦٠ت٣٢٨١) .

(٦) الكامل (٤/٤٣٩) .

(٧) الأمالي (١/١٦٠ح٣٧٢) .

(٨) رؤية الله تبارك وتعالى (ص/١٦١ح٣٧٣) .

(٩) انظر : الجامع للخطيب (٢/٢٤٤) .

وحكم عليه بالوضع أيضاً : ابن الجوزيّ[(١)] ، والفتّني[(٢)] ، وابن طاهر[(٣)] ، وابن عرّاق[(٤)] ، والشّوكانيّ[(٥)] ، والله تعالى أعلم .

[١٤/٦] وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي لا تَنَالُهُمَا شَفَاعَتِي : المُرْجِئَةُ ، وَالقَدَرِيَّةُ » .

أخرجه ابن أبي عاصم[(٦)] من طريق ابن نزار ، عن أبيه ، عن عكرمة ، عن ابن عبّاس به .

وإسناده ضعيفٌ جدّاً ؛ بيّنت ما فيه في حديث جابر ﷺ[(٧)] .

[١٥/٧] وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ : « أَرْبَعَةُ أَصْنَافٍ مِنْ أُمَّتِي لَيْسَ لَهُمْ فِي الإِسْلامِ نَصِيْبٌ ، وَلا فِي الجَنَّةِ نَصِيْبٌ ، وَلا تَنَالُهُمْ شَفَاعَتِي ، وَلا يَنْظُرُ اللهُ إِلَيْهِمْ ، وَلا يُكَلِّمُهُمْ ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيْمٌ : المُرْجِئَةُ ، وَالقَدَرِيَّةُ ، وَالجَهْمِيَّةُ[(٨)] ، وَالرَّافِضَةُ[(٩)] » .

---

(١) العلل المتناهية (١٦٢/١) .

(٢) تذكرة الموضوعات (ص/١٥) ، طبعة دار إحياء التُّراث العربيّ ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩هـ .

(٣) معرفة التذكرة (ص/١٦٢ح٤٩٦) ، تحقيق عماد الدين أحمد حيدر ، عن مؤسسة الكتب الثقافية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ .

(٤) تنزيه الشّريعة المرفوعة (١٥٠/١) .

(٥) الفوائد المجموعة (ص/٤٥٣) .

(٦) السُّنَّة (ص/٤٤٧ح٩٤٦) .

(٧) برقم (١١) .

(٨) هم المنتسبون إلى الجهم بن صفوان ، الذي أظهر نفي الصّفات والتّعطيل . شرح الطحاويّة (ص/٥٣٩) .

(٩) هم الذين يتبرؤون من جمهور الصّحابة ﷺ ، إلا من نفر قليل ، نحو بضعة عشر رجلاً . وافترقت بعد زمان عليّ ﷺ إلى أصناف متعدّدة ، منهم الغلاة ، ومنهم دون ذلك . انظر: الفرق بين الفرق (ص/٢٨-٣١) ، باعتناء إبراهيم رمضان ، عن دار المعرفة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ ، وشرح الطحاويّة (ص/٥٠٠) .

أخرجه الدَّيلميّ[١]، وأعلَّه السُّيوطيُّ[٢] بإسحاق بن نَجيح ؛ وكان كذَّاباً وضَّاعاً في الحديث على النبيِّ ﷺ[٣]، والله تعالى أعلم .

المبحث الخامس : ما روي في منع الشَّفاعة عمَّن أبغض أصحاب النبيِّ ﷺ :

[١٦/١] عن أمِّ سلَمَةَ - رَضِيَ اللهُ عَنْهَا - قَالَتْ : قَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ : « نِعْمَ الرَّجُلُ أَنَا لِشِرَارِ أُمَّتي » . قِيْلَ : يَا رَسُوْلَ اللهِ ؛ فَكَيْفَ أَنْتَ لخِيَارِهِمْ ؟ قَالَ : « خِيَارُ أُمَّتي يَدْخُلُوْنَ الجنَّةَ بِأَعْمَالِهِمْ ، وَشِرَارُ أُمَّتي يَنْتَظِرُوْنَ شَفَاعَتي ، أَلا إِنَّهَا مُبَاحَةٌ يَوْمَ القِيَامَةِ لِجَمِيْعِ أُمَّتي ، إلا رَجُلٌ يَنْتَقِصُ أَصْحَابي » .

أخرجه الشِّيرازيّ في الألقاب[٤]، ومن طريقه ابن النَّجَّار[٥] من طريق عليّ بن إبراهيم بن عبد الله البغداديّ هو : علان ، حدَّثنا يعقوب بن صالح وكان من اصطخر ، حدَّثنا المعافى بن عمران ، عن المبارك بن فضالة ، عن الحسن ، عن ضبَّة بن محصن ، عن أمِّ سلمة به .

وإسناده ضعيفٌ ؛ عليّ بن إبراهيم علان ترجم له ابن النَّجَّار[٦]، ولم يفد عن حاله من حيث الجرح والتَّعديل شيئاً . وشيخه الاصطخريّ لم أقف على ترجمته . ومبارك بن فضالة مدلِّس[٧] وقد عنعنه . وكذلك الحال في شيخه الحسن - وهو : ابن أبي الحسن البصريّ -[٨] .

---

(١) كما في الجامع الكبير للسُّيوطيّ (٥٨٥/١ح٢٩٣٤) ، نشر الأزهر الشريف ، ١٤٢٦هـ . ولم أقف عليه في مسند الفردوس للدَّيلميّ ، ولا في الغرائب الملتقطة للحافظ ابن حجر .

(٢) المصدر السَّابق نفسه .

(٣) انظر : الجرح والتعديل (٢٣٥/٢ت٨٣٢) ، والضُّعفاء للعقيليّ (١٠٥/١ت١٢٣) ، والمجروحين (١٤٤/١ت٥٨) ، والكامل (٥٣٥/١ت١٥٥) ، وميزان الاعتدال (٢٠٠/١ت٧٩٥) .

(٤) كما في كنز العمَّال (٤١٣/١٤ح٣٩١١١) ، طبعة مؤسَّسة الرِّسالة ، ١٤٠١هـ .

(٥) ذيل تاريخ بغداد (٦/٣ت٥١٥) .

(٦) المصدر نفسه (٦/٣ت٥١٥) .

(٧) تعريف أهل التَّقديس (ص/١٤٧ت٩٣) .

(٨) المصدر نفسه (ص/١٠٢ت٤٠) .

وأخرجه الطبرانيُّ[١]، وأبو نعيم[٢] من طريق جَميع[٣] بن ثُوَب[٤]، عن خالد بن معدان، عن أبي أمامة ﷺ ولفظه: « أمَّا شرار أمَّتي فيدخلهم الله الجنَّة بشفاعتي، وأمَّا خيارهم فيدخلهم الله الجنَّة بأعمالهم ». لم يذكر فيه محلَّ الشَّاهد منه.

وعلَّته جَميع بن ثُوَب؛ قال فيه البخاريّ: (منكر الحديث)[٥]. وقال النسائيّ: (متروك الحديث)[٦]. وقال ابن عديّ: (عامَّة أحاديثه مناكير)[٧]، والله تعالى أعلم.

[١٧/٢] وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُوْلَ الله ﷺ يَقُوْلُ: « إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الجنَّةِ الجنَّةَ، وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ، فَقِيْلَ لي: يَا مُحَمَّدُ، اشْفَعْ، فَأَخْرِجْ مَنْ أَحْبَبْتَ مِنْ أُمَّتِكَ ». قَالَ رَسُوْلُ الله ﷺ: « فَشَفَاعَتي يَوْمَئِذٍ مُحَرَّمَةٌ عَلَى رَجُلٍ لَقِيَ الله بِشَتْمَةِ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابي ».

أخرجه أبو نعيم[٨] من طريق إسماعيل بن يحيى، ثنا مسعر، عن حميد بن سعد، عن أبي سلمة بن عبد الرَّحمن، عن أبيه به. وقال: (غريبٌ من حديث مسعر، تفرَّد به عنه: إسماعيل بن يحيى التَّيميّ) اهـ.

وهو موضوعٌ؛ إسماعيل بن يحيى – وهو: ابن عبيد الله أبو عليّ التَّيميّ المدنيّ – كذَّابٌ؛ قال صالح بن محمَّد جزرة: (كان يضع الحديث)[٩].

---

(١) المعجم الكبير (٨/٩٧ح٧٤٨٣).
(٢) حلية الأولياء (١٠/٢١٩).
(٣) بفتح الجيم، وكسر الميم كما يقول أهل بلده. ويقال: بضمّ الجيم. الإكمال لابن ماكولا (٢/١٢٤).
(٤) بضمِّ الثاء، وفتح الواو. المصدر نفسه (١/٥٦٨).
(٥) التاريخ الكبير (٢/٢٢٣ت٢٣٣١).
(٦) كتاب الضعفاء والمتروكين (ص/١٦٣ت١٠٥).
(٧) الكامل (٢/٤١٤ت٣٥٣).
(٨) حلية الأولياء (٧/٢٣٦).
(٩) انظر: ميزان الاعتدال (١/٢٥٣ت٩٦٥).

وقال الأزديّ : (ركنٌ من أركان الكذب ، لا تحلُّ الرِّواية عنه)[١] . وقال ابن حبَّان : (كان ممَّن يروي الموضوعات عن الثِّقات ، وما لا أصل له عن الأثبات ، لا تحلّ الرِّواية عنه ، والاحتجاج به بحال)[٢] . وقال ابن عديّ : (يحدِّث عن الثِّقات بالبواطيل)[٣] . وقال الدارقطنيّ : (متروك ، كذَّاب)[٤] . وقال الذَّهبيّ : (مجمعٌ على تركه)[٥] . وحميد بن سعد لم أعرفه .

ثم هو منقطع الإسناد ؛ فأبو سلمة بن عبد الرَّحمن بن عوف لم يسمع من أبيه شيئاً ، قاله ابن معين[٦] ، وابن المدينيّ ، والإمام أحمد ، وأبو حاتم ، ويعقوب بن شيبة ، وأبو داود ، وابن عبد البرّ[٧] ، والله تعالى أعلم .

المبحث السَّادس : ما روي في منع الشَّفاعة عمَّن غشَّ العرب :

[١٨/١] عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ غَشَّ الْعَرَبَ لَمْ يَدْخُلْ فِي شَفَاعَتِي ، وَلَمْ تَنَلْهُ مَوَدَّتِي » .

أخرجه ابن أبي شيبة[٨] ، والإمام أحمد[٩] ، وعبد بن حميد[١٠] ، وعنه الترمذيّ[١١] ،

---

(١) انظر : ميزان الاعتدال (١/٢٥٣ت٩٦٥) .

(٢) كتاب المجروحين (١/١٣٣ت٤٥) .

(٣) الكامل (١/٤٩١ت١٢٩) .

(٤) كتاب الضعفاء والمتروكين (ص/١٣٧ت٨١) .

(٥) ميزان الاعتدال (١/٢٥٣ت٩٦٥) .

(٦) تاريخ الدُّوريّ عنه (٣/٨٠ت٣٣٢) .

(٧) انظر : المراسيل لابن أبي حاتم (ص/٢٥٥ت٤٧٥) ، وتهذيب التَّهذيب (١٢/١١٧) .

(٨) المصنَّف (٦/٤١٣ح٣٢٤٦١) ، باعتناء محمَّد عبد السَّلام شاهين ، عن دار الكتب العلميَّة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ .

(٩) المسند (١/٥٤١ح٥١٩) ممَّا وجده عبد الله فيه .

(١٠) كما في المنتخب من مسنده (١/١٠٥ح٥٣) ، تحقيق مصطفى العدويّ ، عن دار بلنسية ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٣هـ .

(١١) كتاب المناقب ، باب مناقب في فضل العرب (٥/٧٢٤ح٣٩٢٨) .

والبزّار[١] ، وابن الأعرابيّ[٢] ، والبيهقيّ[٣] عن محمَّد بن بشر العبديّ ، عن عبد الله بن عبد الله بن الأسود ، عن حصين بن عمر الأحمسيّ ، عن مخارق بن عبد الله ، عن طارق بن شهاب ، عن عثمان به .

وإسناده ضعيفٌ جداً ؛ حصين بن عمر الأحمسيّ متروكٌ[٤] ، ورماه الإمام أحمد[٥] ، وابن حبَّان بالكذب والوضع في الحديث[٦] .

قال الترمذيّ : (هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفه إلا من حديث حصين بن عمر الأحمسيّ ، عن مخارق ، وليس حصينٌ عند أهل الحديث بذاك القويّ) اهـ .

وقال البزّار : (هذا الحديث لا نعلمه يُروى عن النبيِّ ﷺ إلا عن عثمان ، عنه بهذا الإسناد ، ولا نعلم أحداً تابع عبد الله بن عبد الله بن الأسود على هذا الحديث ، ولا حصين بن عمر أيضاً تابعه أحد على هذه الرِّواية) اهـ .

وقال البيهقيّ : (لم أكتبه إلا من حديث الحصين بن عمرو الأحمسيّ ، وهو عند أهل النَّقل ضعيفٌ) اهـ .

[١٩/٢] وَعَنْ جَابِرٍ ﷺ ، عَنْ رَسُوْلِ اللَّه ﷺ قَالَ : « مَنْ غَشَّ العَرَبَ لَمْ يَنَلْهُ مِنِّي مَوَدَّةٌ ، وَلا شَفَاعَةٌ يَوْمَ القِيَامَةِ » .

أخرجه أبو الشَّيخ[٧] من طريق محمَّد بن عبد الصَّمد ، عن أبيه ، عن عليّ بن زيد ، عن محمَّد بن المنكدر ، عن جابر به .

(١) المسند (١٦/٢ح٣٥٤) ، تحقيق محفوظ الرَّحمن زين الله ، عن مكتبة العلوم والحكم ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ .

(٢) المعجم (٧٠٤/٢ح١٤٢٦) ، تحقيق عبد المحسن بن إبراهيم الحسينيّ ، عن دار ابن الجوزيّ ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ .

(٣) البعث والنُّشور (ص/٣٤ح١٧) ، تحقيق محمَّد بسيوني زغلول ، عن مؤسَّسة الكتب الثقافيَّة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ .

(٤) تقريب التهذيب (ص/١٧٠ت١٣٧٨) .

(٥) انظر: الجرح والتعديل (١٩٤/٣ت٨٤٢) .

(٦) كتاب المجروحين (٣٣٤/١ت٢٨٤) .

(٧) طبقات المحدِّثين بأصبهان (٢٧٤/٤ح١٠٢٩) ، تحقيق عبد الغفور عبد الحقّ حسين البلوشيّ ، عن مؤسَّسة الرِّسالة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٢هـ .

وإسناده ضعيفٌ جدًّا ؛ محمَّد بن عبد الصَّمد - وهو : ابن جابر بن الرَّبيع الضَّبِّيّ - قال فيه أبو حاتم : (لا أعرفه ، والأحاديث التي رواها عن أبيه مناكير)[1] . وقال الذهبيّ : (صاحب مناكير ، ولم يترك حديثه)[2] اهـ .

وأبوه ترجم له البخاريّ[3] ، وابن أبي حاتم وسكتا عنه[4] ، وذكره ابن حبَّان في المجروحين[5] ، وقال : (يخطئ كثيراً ، ويهم فيما يروي على قلَّة روايته) . ثم أسند عن ابن معين تضعيفه .

وعليّ بن زيد - وهو : ابن جُدعان - ضعيفٌ[6] .

ولفظ هذا الحديث والذي قبله لا أعلم فيه شيئاً يثبت به ، فيحكم عليه بالنَّكارة ، والله تعالى أعلم .

المبحث السَّابع : ما روي في منع الشَّفاعة عمَّن نكث ذمَّة النبيِّ ﷺ

[٢٠/١] عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ الله عَنْهُمَا - قَالَ : خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « إِنَّ اللَّهَ ﷻ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ ، أَلا إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ فَرَائِضَ ، وَسَنَّ سنناً ، وَحَدَّ حُدُوْدَاً ، أَحَلَّ حَلالاً ، وَحَرَّمَ حَرَاماً ، وشَرَعَ الدِّينَ ، فَجَعَلَهُ سَهْلاً ، سَمْحاً ، وَاسِعاً ، وَلَمْ يَجْعَلْهُ ضَيِّقاً ، أَلا إِنَّهُ لا إِيمَانَ لِمَنْ لا أَمَانَةَ لَهُ ، وَلا دِينَ لِمَنْ لا عَهْدَ لَهُ ، وَمَنْ نَكَثَ ذِمَّتِي[7] لَمْ يَنَلْ شَفَاعَتِي ، وَلَمْ يَرِدْ عَلِيَّ الْحَوْضَ ، أَلا إِنَّ اللَّهَ ﷻ لَمْ يُرَخِّصْ فِي الْقَتْلِ إِلا ثَلاثاً : مُرْتَدٌّ بَعْدَ إِيمَانٍ ، أَوْ زَانٍ بَعْدَ إِحْصَانٍ ، أَوْ قَاتَلُ نَفْسٍ فَيُقْتَلُ بِقَتْلِهِ . أَلا هَلْ بَلَّغْتُ » .

---

(١) انظر : الجرح والتعديل (١٦/٨ت٧١) .

(٢) ميزان الاعتدال (٦٢٨/٣ت٧٨٧٣) .

(٣) التاريخ الكبير (٣٦٩/٥ت٧٩١٧) .

(٤) الجرح والتعديل (٥٠/٦ت٢٦٧) .

(٥) (١٣٤/٢ت٧٥٩) .

(٦) تقريب التهذيب (ص/٤٠١ت٤٧٣٤) .

(٧) الذِّمَّة بمعنى : العهد ، والأمان ، والضَّمان ، والحرمة ، والحقّ . النِّهاية (ص/٣٣٠) .

أخرجه أبو يعلى[١] ، ومسدَّد[٢] ، والطبرانيُّ[٣] من طريق خالد ، عن حسين بن قيس ، عن عكرمة ، عن ابن عبَّاس به .

وإسناده ضعيفٌ جدًّا ؛ حسين بن قيس - وهو : الرَّحبيّ ، أبو عليّ الواسطيّ ، الملقَّب بحنش - متروك[٤] .

وبه أعلَّه البوصيريّ[٥] ، وكذا الهيثميّ في المجمع[٦] ، وفاته عزو الحديث إلى أبي يعلى ، وهو على شرط كتابه ؛ حيث قال : (رواه الطبرانيُّ في الكبير ، وفيه حسين بن قيس الملقب بحنش ، وهو متروك الحديث) اهـ .

خالد في الإسناد هو : ابن عبد الله الواسطيّ .

هذا ، ولبعض ألفاظ الحديث أسانيد تثبت بها ، إلا أنَّ محلَّ الشَّاهد منه ، وهو منع الشَّفاعة عمَّن نكث الذِّمَّة لا أعلم له ما يعضده ، والله تعالى أعلم .

المبحث الثامن : ما روي في منع الشَّفاعة عمَّن سار تحت لواء ولد العبَّاس :

[٢١/١] عَنْ سَعِيْدِ بْنِ المسَيِّبِ قَالَ : لما فُتِحَتْ أَدَانِي خُرَاسَانَ بَكَى عُمَرُ بْنُ الخطَّابِ ﷺ ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ عَبْدُ الرَّحمنِ بْنُ عَوْفٍ ، فَقَالَ : مَا يُبْكِيْكَ يَا أَميرَ المؤمنينَ ؛ وَقَدْ فَتَحَ الله عَلَيْكَ مِثْلَ هَذَا الفَتْحَ ؟ فَقَالَ : وَمَا لي لا أَبْكي ؛ وَالله لَوَدِدْتُ أَنَّ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُم بَحْراً مِنَ النَّارِ ، سَمِعْتُ رَسُوْلَ الله ﷺ يَقُوْلُ : « إِذَا أَقْبَلَتْ رَايَاتُ وَلَدِ العَبَّاسِ مِنْ عُقَارِ[٧]

---

(١) المسند (٣٤٣/٤ح٢٤٥٨) ، تحقيق حسين سليم أسد ، عن دار المأمون ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ .

(٢) كما في إتحاف الخيرة المهرة (١٣٨/١ح١٢٧) ، تحقيق دار المشكاة للبحث العلميّ ، بإشراف ياسر بن إبراهيم ، عن دار الوطن ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ .

(٣) المعجم الكبير (١٧٠/١١ح١١٥٣٢) .

(٤) تقريب التَّهذيب (ص/١٦٨ت١٣٤٢) .

(٥) إتحاف الخيرة المهرة (١٣٨/١) .

(٦) (١٧٢/١) .

(٧) بالضَّم ، وتفتح أي : من أصلها ووسطها . انظر : القاموس (ص/٥٦٩) .

خُرَاسَانَ جَاؤوا بِنَعي الإسْلامِ ، مَنْ سَارَ تحتَ لِوَائهم لم تَنَلْهُ شَفَاعَتي يَوْمَ القِيَامَةِ » .

أخرجه الطبرانيُّ[(١)] عن محمَّد بن حمّويه الجوهريّ الأهوازيّ ، ثنا أبو الرَّبيع عيسى بن عليّ النَّاقد ، ثنا موسى بن إبراهيم المروزيّ ، ثنا عمرو بن واقد ، عن زيد بن واقد ، عن مكحول ، عن سعيد بن المسيِّب به .

وعن الطبرانيّ أخرجه أبو نعيم[(٢)] ، وعنه الجورقانيّ[(٣)] ، وابن الجوزيّ[(٤)] .

قال أبو نعيم : (غريب من حديث زيد ، ومكحول) اهـ .

وهو موضوعٌ ؛ مسلسل بالعلل .

أمَّا شيخ الطبراني محمَّد بن محمويه : فأورد الذهبيّ ترجمة بهذا الاسم في الميزان[(٥)] فقال : (محمَّد بن محمويه ، عن أبيه ، وعنه أبو النَّضر محمَّد بن محمَّد الفقيه ، بخبر باطل) . وقال ابن الجوزيّ : (مجهول الحال)[(٦)] . وقال الهيثميّ : (لم أعرفه)[(٧)] .

وموسى بن إبراهيم المروزيّ : كذَّبه يحيى[(٨)] . وقال العقيليّ : (منكر الحديث)[(٩)] . وقال الدارقطنيّ وغيره : (متروك)[(١٠)] .

وعمرو بن واقد – وهو : أبو حفص الدِّمشقيّ ، مولى قريش – متروكٌ[(١١)] .

---

(١) مسند الشاميين (٢/٢٠٣ح١١٩٠) ، تحقيق حمدي عبد المجيد السّلفيّ ، عن مؤسَّسة الرِّسالة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٧هـ .
(٢) حلية الأولياء (٥/١٩٢) .
(٣) الأباطيل والمناكير (١/٤٣٥ح٢٥٨) .
(٤) الموضوعات (٢/٢٨٥ح٨٥٢) .
(٥) (٤/٣١ت٨١٤٩) .
(٦) الموضوعات (٣/٥١٨) .
(٧) مجمع الزوائد (٧/٣٣٩) .
(٨) انظر : ميزان الاعتدال (٤/١٩٩ت٨٨٤٤) .
(٩) الضعفاء (٤/١٦٦ت١٧٣٨) .
(١٠) انظر : ميزان الاعتدال (٤/١٩٩ت٨٨٤٤) .
(١١) تقريب التهذيب (ص/٤٢٨ت٥١٣٢) .

وأعقب الجورقانيّ الحديث بقوله : (هذا حديثٌ باطلٌ ؛ تفرَّد به عن زيد بن واقد : عمرو بن واقد) .

وقال ابن الجوزيّ : (هذا حديث موضوع بلا شكّ ، وواضعه من لا يرى لدولة بني العبَّاس) اهـ . والله تعالى أعلم .

المبحث التَّاسع : ما روي في منع الشَّفاعة عن الطَّعَّان واللَّعَّان :

[٢٢/١] عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ الله عَنْهَا - قَالَتْ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « رَحِمَ الله امْرَءاً كَفَّ لِسَانَهُ عَنْ أَعْرَاضِ المُسْلِمِينَ ، لا تَحِلُّ شَفَاعَتِي لِطَعَّانٍ ، وَلا لِلَعَّانٍ » .

أخرجه الدَّيلميّ[١] من طريق عثمان بن عطاء بن أبي مسلم ، عن أبيه ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة به .

وإسناده ضعيفٌ ؛ عثمان بن عطاء ضعيف[٢] . وأبوه يهم كثيراً ، ويرسل ويدلّس[٣] ، والحديث ضعَّفه جدّاً العراقيّ[٤] ، وذكر بأنَّه منقطع ؛ وذلك لأنَّه لم يذكر في الإسناد عروة ، والله تعالى أعلم .

المبحث العاشر : ما روي في منع الشَّفاعة عمَّن نقض وضيَّع عهد النبيِّ ﷺ ووصيَّته في أبي بكر ﷺ :

[٢٣/١] عَنْ أَبي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُوْلُ الله ﷺ : « مَا بَالُ أَقْوَامٍ نَقَضُوا عَهْدِي ، وَضَيَّعُوا وَصِيَّتي في أَبي بَكْرٍ ؛ وَزِيْرِي ، وَأَنِيْسِي في الغَارِ ، لا نَالَتْهُمْ شَفَاعَتي » .

أخرجه ابن مردويه[٥] ، ولم أقف على إسناده ، وتظهر على ألفاظه النَّكارة ، والله تعالى أعلم .

---

(١) كما في مخطوط الغرائب الملتقطة للحافظ ابن حجر (٣٦/أ) .

(٢) تقريب التهذيب (ص/٣٨٥ت٤٥٠٢) .

(٣) المصدر نفسه (ص/٣٩٢ت٤٦٠٠) .

(٤) المغني عن حمل الأسفار في الأسفار (٧٧٨/٢ عقب الحديث ٢٨٥٩) اعتناء أشرف بن عبد المقصود ، عن دار طبريَّة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ .

(٥) كما في الجامع الكبير للسُّيوطيّ (٥٣٦/٧ح١٨٧٦٦) .

المبحث الحادي عشر : ما روي في منع الشَّفاعة عمَّن ترك الأربع التي قبل الظُّهر :

[٢٤/١] قَالَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ : « مَنْ تَرَكَ الأَرْبَعَ قَبْلَ الظُّهْرِ لَمْ تَنَلْهُ شَفَاعَتِي » .

كذا ذكره الزَّيلعيّ في نصب الرَّاية[١] ، وقال : (غريبٌ جدًّا) اهـ . وقال الحافظ ابن حجر في الدِّراية[٢] : (لم أجده) .

وأورده السُّيوطيّ في آخر كتاب الموضوعات[٣] ، بلفظ : « مَنْ لَمْ يُدَاوِمْ عَلَى أَرْبَعٍ قَبْلَ الظُّهْرِ لَمْ تَنَلْهُ شَفَاعَتِي » ، وذكر بأنَّ الحافظ ابن حجر سئل عنه ، فقال : (باطلٌ ، لا أصل له) اهـ .

وذكره الفتَّنيُّ في تذكرة الموضوعات[٤] ، ونقل هذا الحكم عن النَّوويّ .

وأورده في الموضوعات سوى من تقدَّم : ابن عرَّاق[٥] ، والشَّوكانيُّ[٦] ، وغيرهم ، والله تعالى أعلم .

الخاتمة :

الحمد لله وحده ، والصَّلاة والسَّلام على من لا نبيَّ بعده ، وعلى آله وصحبه ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدِّين ، أمَّا بعد :

فبعد أن يسَّر الله تعالى إتمام هذا البحث ، ظهرت لي من خلاله بعض النَّتائج ، أوجز أهمَّها في الأمور التَّالية :

أوَّلاً : عظيم مكانة النبيِّ ﷺ عند ربِّه ﷻ ؛ إذ أكرمه ربُّه تبارك وتعالى بفضائل عظيمة جدًّا ، دلَّ عليها الكتاب الكريم ، والسُّنَّة الشَّريفة ،

---

(١) (١٦٢/٢ح٢٥٦٤) ، بعناية محمَّد عوامة ، عن دار القبلة ، ومؤسَّسة الرَّيَّان ، والمكتبة المكيَّة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ .

(٢) (٢٠٥/١) ، تحقيق عبد الله هاشم اليماني ، عن دار المعرفة ، بيروت .

(٣) كما في الأسرار المرفوعة للملا علي القاري (ص/٣٤٤ح٥٢٥) ، تحقيق محمَّد بن لطفي الصباغ ، عن المكتب الإسلاميّ ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ ، ولم أقف عليه في اللآلئ المصنوعة .

(٤) (ص/٤٨) .

(٥) تنزيه الشَّريعة المرفوعة (١٢٥/٢ح١٥٦) .

(٦) الفوائد المجموعة (ص/٥٨ح١٢٤) .

ومن أعظمها وأجلِّها قبول شفاعته في أهل الموقف يوم القيامة ، ذلك اليوم الذي يتراجع فيه الأنبياء وأولو العزم منهم عن الشَّفاعة فيهم ، ويثبت لها النبيُّ ﷺ ، ويكرمه ربُّه سبحانه وتعالى بقبولها .

ثانياً : بلغ عددُ الأحاديث الواردة في هذا الموضوع - فيما وقفت عليه - أربعة وعشرين حديثاً ، متنوِّعة الدَّلائل - كما سبق في ترتيبها على موضوعاتها - ، ومختلفة الأحكام . ولم أرَ منها شيئاً يثبت سوى ما دلَّ عليه المبحث الأوَّل ، وهو منع شفاعة النبيِّ ﷺ عن كلِّ أمير طاغ ، وعن كلِّ غال في الدِّين مارق منه . والمبحث الثاني - أيضاً - وهو في منعها عمَّن لم يؤمن بها ؛ إذ الثابت فيه أثرٌ موقوف عن أنس ﷺ ، وله حكم الرَّفع ؛ لأنَّ هذا ممَّا لا يُقال من قبيل الرَّأي . وينضمُّ إلى ذلك منعها عمَّن مات على الإشراك بالله ﷻ ، ولم يشهد شهادة التَّوحيد ؛ فإنَّه لا حظَّ له في شفاعة النبيِّ ﷺ يوم القيامة ، أخذاً من دلالة الكتاب الكريم ، ومن مفهوم الأحاديث التي تثبت شفاعته ﷺ لمن شهد هذه الشَّهادة ، ومات لا يشرك بالله ﷻ شيئاً .

وأمَّا بقيَّة الأحاديث الواردة في المباحث الأخرى فشديدة الضَّعف ، لا تخلو أسانيدها من كذَّابين ، ومتروكين ، ومجهولين وأضرابهم .

ثالثاً : عظيم مكانة شفاعة النبيِّ ﷺ في قلوب المسلمين ، وأنَّ الكلَّ يرجوها ويؤمِّلها ، ويسأل الله سبحانه وتعالى حصولها ، ولعلَّ ممَّا يدلُّ على ذلك : كثرة الأحاديث الواهية في هذا الباب ؛ حيث نفَّر أصحابها عن تلك الأعمال الواردة فيها بعدم استحقاق من ارتكبها شفاعة النبيِّ ﷺ يوم القيامة ؛ حتَّى يقوى الدَّافع على تركها ، ويكبر في النَّفس ارتكابها .

والله تعالى أعلم ، وصلَّى الله وسلَّم وبارك على عبده ورسوله محمَّد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، والحمد لله ربِّ العالمين .

❋ ❋ ❋